

## حوار مع فخامة الرئيس اسيااس افورقي



اجرت وسائل الاعلام الارترية حوارا شاملا مع الرئيس اسيااس افورقي بمناسبة حلول عام 2017، وفيما يلي نص الحوار:

في البدء نهنئك فخامة الرئيس بمناسبة العام الجديد كل عام وأنت والشعب الإرتري في الداخل والخارج بخير. انقضى عام وحل عام جديد، ومن المهم والمعتاد تقييم المهام والبرامج السابقة وتوضيح البرامج المستقبلية. في البداية يطيب لنا أن نتقدم لك بالشكر باسمنا وبالانابة عن كل المتابعين على اتاحتك لنا هذه الفرصة. ونبدأ بالتطورات على الصعيد المحلي.

**سؤالنا الأول يتعلق بالتنمية الاقتصادية لعام 2017، هلا شرحت لنا المهام الأساسية والكبيرة التي من المزمع تنفيذها في هذا المجال هذا العام؟**

بداية يطيب لي أن أتقدم بالتهنئة لكل الشعب الإرتري في الداخل والخارج، بمناسبة حلول العام الجديد. إن موضوع التنمية الاقتصادية حافل بالعديد من العناوين والحديث حوله بالتفصيل وباسهاب يحتاج إلى أفراد مناسبات أخرى له كل في حينه ، بهدف إيصال المعلومات للمواطنين. ويمكننا في هذه السانحة أن نتناول بعض المهام الكبيرة التي تحتل الأولوية ضمن برامجنا، ويأتي على رأسها قطاع الطاقة، أي الخدمة الكهربائية. هذا البرنامج هو من برامج التنمية الاقتصادية الذي ظل ولفترة طويلة مثار اهتمام. يمكننا أن نتطرق إلى الكثير من العناوين المرتبطة بهذا القطاع من قبيل لماذا نولي الخدمة الكهربائية اهتماما، وماهي أهميته في مختلف

القطاعات، وكيف نقيم اسهامه في النمو الاقتصادي، ودون الخوض في كل تلك التفاصيل فإن الخدمة الكهربائية تأتي على رأس الأولويات.

كانت محطة توليد الطاقة الكهربائية في حرقيقو من البرامج التي ادخلناها مباشرة عقب الاستقلال لأنه سيساعد ويسهم في انجاز البنى التحتية والتنمية وغيرها. وكتوجه وبصورة عامة ينبغي أن لا تكون طموحاتنا المتعلقة ببرامج الطاقة كبيرة، فالإرادة شيء، لكن في الواقع يجب أن نركز على ماهية استخدامات الطاقة الكهربائية وفوائدها الاقتصادية، وينبغي أن تتوسع هذه الخدمة عبر تطور مرحلي وبرامج مدروسة بدقة. بإمكان أي دولة أو حكومة أن تتحدث عن إمكانياتها في إنتاج الطاقة الكهربائية، لكن من المهم أيضا معرفة استخدامات هذه الطاقة فهل هي للزراعة أم للصناعة أو الإنتاج أم للاستهلاك المنزلي، وماهي التكلفة بمنظور الاسهام في الاقتصاد. في العديد من الدول يتم تناول قضايا برامج الطاقة والخدمة الكهربائية والحديث بشأنها، لكننا لم نحبذ أن نشرع في ادخال برامج طاقة ضخمة قبل ترتيب البرامج في كل القطاعات والأقاليم.

إن تغطية محطة حرقيقو الكهربائية تعتبر محصورة في مناطق محدودة متصلة ببعضها ولا يشمل كل إرتريا. فلإمداد كل أرجاء إرتريا بالطاقة يتوجب في البداية مد شبكة خطوط كهربائية من أقصى إرتريا إلى أقصاها وهذه ليست بالمهمة السهلة. إن وجود محطة لتوليد الطاقة في حرقيقو بضواحي مصوع ومن ثم إمداد تسني أو أم حجر أو سلعا أو عصب أو قرورة يتطلب توفير شبكة خطوط ذات الصلاحية لمدة اطول والتي لم تكن موجودة وظلت محصورة في منطقة ضيقة. إضافة إلى ذلك يجب وجود نظام للتوزيع في كل منطقة، ومن ثم تأتي المرحلة الأخيرة وهي الاستهلاك، ويتم ذلك بوضع الاعتبار للعديد من العوامل منها الاستهلاك في ماذا؟ وبأي معايير؟ وغير ذلك.

محطة حرقيقو للطاقة الحرارية كان يرجى منها أن تنتج حوالي 120 ميغاوات، الآن إذا تساءلنا لماذا لا تعمل المحطة ولماذا القطوعات المستمرة في التيار الكهربائي، فإن الإجابة هي أن المحطة لايمكن الزعم بأنها عمليا موجودة وتعمل بكفاءة، وذلك لايعود إلى انقضاء العمر الافتراضي للمولدات، لكن لأنها لم تجد العناية والاهتمام اللازم لفترة طويلة من خدمتها، ولذلك فإن إنتاج المحطة لايتجاوز

70 أو 80 ميغاوات. كانت هناك العديد من التحديات خلال السنتين أو الثلاث الماضية، تتعلق بكمية المولدات بالمحطة، والطاقة الانتاجية لكل واحد منها، وطبيعة الأعطال التي تصيبها وكيفية اصلاحها، فما الذي يمكن عمله حيال كل ذلك. فالخدمة الكهربائية ليست متوفرة حتى للاستهلاك المنزلي ناهيك عن الاستخدامات الأخرى. الصيانة التي كانت تتم باستبدال قطع الغيار وإصلاح التوربينات بالمحطة لم تجدي في حل المشكلة، كما أن الاتفاق الذي تم مع شركات صينية لإضافة مولدات تنتج 50 ميغاوات لا يكفي لسد القصور، وتوفير طاقة مستدامة يمكن الاعتماد عليها، لذلك وبالاستفادة من تجربتنا السابقة لدينا خطة لهذا العام تتمثل في إضافة توربينات تنتج ما يصل إلى 120 ميغاوات من الكهرباء، وسيصب ذلك في الشبكة المتصلة حاليا. وبما أن المحطة لم تكن تنتج من الطاقة الكهربائية ما يكفي لسد الحاجة ما أدى إلى عرقلة برامج التنمية، فمصنع الأسمنت الذي أقيم بالقرب من مصوع لا يمكن أن يعمل لأنه يستمد الطاقة من تلك المحطة، وليس بالإمكان الذهاب إلى مصانع أسمنت كبرى أخرى، وهناك حلول تجريبية اتخذت كي يعمل المصنع بتركيب مولدات لتوليد الكهرباء، ولكنها ليست حولا دائمة ولا تكفي حاجة المصنع بالكامل.

غربا وفي ضواحي تسني وقرست وفانكو هناك مختلف البرامج التنموية، التي قد لا تكون ضخمة كالمصانع والمشروع الزراعي في حد ذاته وما يحتاجه من طاقة. كل هذه البرامج التنموية لا يمكن أن تنتظر إمدادها بالطاقة من حرق قيقو، كما أنه لا وجود لشبكة خطوط تربطها، لذلك تم تركيب مولد في ضواحي فانكو تبلغ طاقته فوق العشرين ميغاوات يكفي لسد حاجة أنحاء تسني وعلي قدر مع إمكانية مده باتجاه أم حجر. لذلك التوجه العام للشبكات التي يجب نشرها على مستوى البلاد يركز على تركيب وحدات مستقلة حسب المنطقة، لأنه ليس عمليا مد كل أرجاء البلاد من مصدر واحد عبر نشر شبكة خطوط تغطي كل أرجاء إرتريا، مع إمكانية التفكير في حلول وبرامج أخرى مستقبلا. أما فيما يتعلق بالبرنامج الخاص بالتوربينات الإضافية والمدرجة ضمن خطط هذا العام والتي سوف تنتج ما يصل إلى 120 ميغاوات، فإنه وفي حال تم اكتمال العمل فيها خلال النصف الأول أو الربع الأول من 2017، فإنها سوف تكون كافية لتغطية القصور وتوفير خدمة مضمونة ويمكن الاعتماد عليها. هناك أيضا البرنامج الخاص بالمنطقة الشمالية عبر توليد الطاقة من

كركبت على أن يمد برامج التنمية بكركبت ويغطي ساوا مع إمكانية بلوغه حتى هيكوتا، وشمالا يمتد حتى سلعا مع احتمالية أن يصل إلى أغردات، ولكن ذلك يتطلب نشر شبكة خطوط كهربائية بعد إجراء الدراسات للبرامج التنموية المخطط لها في تلك المناطق، لذا سيتم هذا العمل على مراحل، حاليا تمت هذه المحطة ساوا بالطاقة لأن المسافة قريبة. عليه يمكن القول بأن هناك محطة توليد تنتج أكثر من الحاجة، الأمر الذي يجعل البرامج التنموية في تلك المناطق تعمل بصورة مستقلة دون الاعتماد على محطة حرقيقو. أما المدن الأخرى فقد تم فيها وكخطوة مرحلية تركيب مولدات مؤقتة تمدها بخدمات محدودة تمكن المواطنين من الحصول على خدمات تمكنهم من تسيير حياتهم اليومية. علاوة على ذلك هناك خطط موضوعة للعام 2017 ويتم العمل فيها وتشمل توليد ما مجموعه حوالي 80 ميغاوات من مصادر الطاقة البديلة أي الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وهذا يرتبط بسدود المياه وبرامج الثروة البحرية الممتدة على طول سواحل البحر من عصب إلى مصوع.

إن الخدمات الكهربائية تشمل كل القطاعات كالزراعة، التصنيع والاستهلاك المنزلي. لقد كانت مولدات الطاقة المستخدمة لدينا تعمل بالوقود الأسود أو "الفرنس" والبعض الصغير منها في المدن يعمل بالديزل، فهل هذا يعتبر مجديا؟ ينبغي أن نتحول إلى بدائل أخرى مثلا كالغاز، كالتالي من المزمع أن تنتج 120 ميغاوات إضافية وذكرناها أنفا في حديثنا، وهناك خيارات أخرى متاحة من مصادر الطاقة المتجددة للاستغناء عن الطاقة الحرارية كالتقنية الجيوحرارية وخاصة في سواحل البحر، هذه المصادر يمكن أن نضعها ضمن برامجنا المستقبلية والاستفادة منها إذا انتهت الدراسات الخاصة بها خلال هذه السنة. ولكن بصورة أساسية يجري العمل على مواصلة مد شبكة الكهرباء الوطنية هذا العام وإجراء تقييم للخطوط الموجودة وتجديد وصيانة القديم منها. هذه هي الصورة الشاملة لبرامجنا في قطاع الطاقة خلال هذا العام.

وفيما يتعلق المياه ينبغي أن يكون لدينا احتياط كاف من المياه وبصورة أساسية لاستخدامات الشرب ومن ثم للنظافة وللخدمات الصناعية والبرامج الزراعية وللماشية، وهي برامج ظللنا نعمل عليها منذ زمن طويل. فيما يختص بأسمرنا وضواحيها هناك سدود قرقرة وطقرا، ونسبة لأن خريف 2016 كان جيدا فإن منسوب المياه في هذه السدود جيد، لكن الأشكالية في السدود والحفائر ليس في

تخزين المياه بل في كيفية الاستخدام، فبالإمكان تخزين مياه كافية، سد كركبت على سبيل المثال خزن كمية كافية من المياه، إن مخزون المياه في السدود المشيدة حديثا مجتمعة يتجاوز الـ 250 مليون متر مكعب وهذه كمية كبيرة، ولكن التحدي الكبير يكمن في كيفية الاستفادة منها لمختلف الاستخدامات من شرب وللزراعة والصناعة وللمدن والماشية وغير ذلك. فبالإضافة إلى السدود التي ذكرت سلفا هناك السد المزمع إقامته في قحتيلاي والذي إذا تمت أعمال تشييده خلال عام 2017 فإن منسوب المياه الذي سيكون مخزنا لدينا سيبلغ حوالي 300 مليون متر مكعب. فماهي الكيفية التي يجب انتهاجها للاستفادة من المياه في الخدمات فيما نطلق عليه الأقاليم التنموية الثلاثة وهي الغرب والمرتفعات والشرق بناء على نسبة المياه التي يجب توفرها في كل إقليم بعد إجراء الدراسات اللازمة، ومن الضروري وجود نظام توزيع، فعلى سبيل المثال إذا أمكن ذلك سنقوم بتوجيه جزء من مياه سد قرقرة سنويا لسهول هزمو نتيجة للامكانيات الزراعية الكبيرة المتوفرة في تلك المنطقة قياسا إلى المناطق الأخرى، إضافة إلى سد حاجة متطلبات سكان تلك المناطق، هذا عدا مصادر المياه الأخرى بالمنطقة، كما يجب أن تكون لدينا خطوط تمتد إلى الشرق باتجاه كور باريا ودقمرى، وخطوط تمتد للجنوب والغرب ناحية مندرا ومابعد ذلك، كما يمكن أن تستفيد منه أيضا مناطق ظلما الواقعة إلى الشمال، هذا إضافة إلى سد حاجة أسمر من المياه.

إن السدود جاهزة وما يتبقى هو مد شبكة خطوط للتوزيع لكل المدن والبلدات لتوفير متطلبات وخدمات المياه إليها جميعا. المشروع الأكبر هو مشروع كركبت، لأنه يتميز بكبر المساحة ويمتلك أكبر منسوب من المياه، وحتى نستطيع أن نقول بأننا استفدنا من المياه بنسبة 100% يجب أولا تمهيد الأراضي، فعلى أقل تقدير يجب إنتاج نوعين إلى ثلاثة أنواع من المحاصيل كل سنة، هذا إلى جانب الاستفادة منه في أعمال تربية وتسمين الماشية. لذا فالعمل الآن منصب على جهود مد الخطوط من هذا السد، وللإستفادة بصورة جيدة يجب ادخال تكنولوجيا حديثة، إضافة إلى مراعاة العوامل الأخرى الضرورية لتسييره كتوفير الطاقة اللازمة لحاجته، مع إمكانية الاستفادة من قوة الجاذبية وتضاريس الأرض في التوزيع وري الأراضي الزراعية بصورة خاصة، والأعمال جارية في المشاريع الثلاثة لمد وتهيئة شبكة

التوزيع. كما أنه ينبغي اتباع اجراءات مماثلة في السدود والحفائر الصغيرة التي ارسيت سابقا للاستفادة من كل المياه المتاحة بكفاءة.

إن العمل جاري لإكمال مشروع قحتيلاي خلال هذا العام 2017، وما يجعل هذا المشروع يتمتع بالخصوصية هو موقعه الكائن في المنحدرات الشرقية، حيث يمكنه سد حاجة مصوع وماحولها، والمناطق الواقعة على طول المسافة بين ذلك، هذا إضافة إلى تجميع المياه من كل الأنهار والمجاري الموسمية حتى الحدود الشمالية والاستفادة منها في الزراعة وتربية المواشي، وفوق كل ذلك توفير مياه الشرب لسكان تلك المناطق، وكل ذلك يرتبط مع خطوط إمداد الطاقة الكهربائية. الأمر الآخر ذو الأهمية إلى جانب بناء السدود والحفائر في مشروع قحتيلاي، هو الاستفادة من تجاربنا السابقة وتلافي الأضرار التي يمكن أن تتسبب فيها السيول المنحدرة، ومايمكن أن تحمله من طمي قد يتراكم كما حدث في حفائر فرو وقندع التي امتلأت بالطمي في وقت وجيز وتوقفت، لذا يجب تهيئة وسائل و نظام لتلافي ذلك والتحكم في كمية الطمي، فإذا جرى كل ذلك كما هو مخطط له واكمل المشروع خلال عام 2017 فإنه سيكون جاهزا لتوفير الخدمة. هناك أيضا مشروع في ضواحي عصب إضافة إلى مشاريع حفائر صغيرة أخرى.

وبالنظر إلى كل ذلك من منظور العلاقة المترابطة بين المياه والحياة، المياه والتنمية، والمياه والنمو الاقتصادي، فإن كل تلك الخطط تسير جنبا إلى جنب وبالتنسيق مع برامجنا للطاقة الكهربائية في كل الأقاليم التنموية الثلاثة. لذلك فإن الحديث عن خدمات المياه لا يكون بمعزل عن الطاقة، فإذا لم تتوفر الطاقة فلن نتمكن من الاستفادة من مخزون المياه، وبما أنها قطاعات متلازمة لايمكن أن يسير العمل فيها بمعزل عن الآخر، فبإمكاننا القول بأن برامجنا ناجعة تبذل وبالتنسيق عالي لإنجاحها.

القطاع التالي هو قطاع المواصلات. هناك مفاهيم عامة تتعلق بالاعتماد على الذات والأمن الغذائي وغيرها من مفاهيم. إن اقتصاد أي دولة لايمكن بأي حال أن ينمو في ظل انغلاق على الذات وبمعزل عن العالم، يجب عليه أن يرتبط بالآخرين. وحتى مع التسليم بأن اقتصادنا لازال في بواكيره، إلا أننا إذا كنا نريد لهذا الاقتصاد أن يكبر ويتوسع مستقبلا ونتجه نحو الصناعات والانتاج والخدمات، فإن قطاع

خدمات المواصلات لدينا يجب أن ينمو كما قطاعات الطاقة والمياه. ربما ليس تحديا كبيرا لما يمكن أن يكون عليه النقل البري، ومايمكن أن تصل إليه، لكن التحدي الكبير الذي ظل لدينا هو النقل الجوي والبحري.

إن اقتصادنا لازال صغيرا وفي طور النمو وصادراتنا محدودة للغاية فيما نستورد الكثير من الخارج، وحسب حجم اقتصادنا والبرامج المرحلية التي ننفذها ليس لدينا نقل بحري قادر حتى على نقل الانتاج المحلي رغم محدوديته وضآلته، ولم نتمكن من تطويره رغم رغبتنا في ذلك. والأكبر من ذلك ليس هناك خدمات نقل جوي، الأمر لا يتعلق بوجود طائرات أو عدم وجودها، ولا بوجود شركات طيران تعمل هنا، ولكن بوجود بنية تحتية. وإدراكا منا للأهمية الكبيرة للبنى التحتية لقطاع الطيران في النمو الاقتصادي قمنا ببناء مطار مصوع رغم كل التحفظات من قبل من كنا نسميهم الشركاء، ومنذ لحظة إكتماله ورغم أنه قد يفتقر لبعض التجهيزات، إلا أنه لم يعمل إطلاقا. لماذا لم يعمل، والكيفية التي نمكنه بها من تقديم الخدمة من الأجنحة الرئيسية في برامجنا التنموية. كما أنه لايمكن القول بأن لدينا مطارا في أسمرأ، فهذا المطار بطول مدرجه والمنطقة التي يقع فيها وكل إيجابياته وسلبياته، لم يتم العمل فيه ولم يتطور كما يجب ولم نستفد منه.

وليس لدينا بنى تحتية لمطارات في المنطقة الغربية يمكن أن تستفيد منها برامجنا التنموية في تلك الأنحاء، نعم هناك مطارا صغيرا بنيناه بقدراتنا الذاتية في مرحلة ما في ساوا ولكننا لم نستفد منه أيضا. لذلك إذا كنا نتحدث عن قطاع النقل الجوي ونريد أن ننهض به، يجب تهيئة البنى التحتية الخاصة بذلك. وسوف نعمل هذا العام على ذلك أولا من خلال تهيئة مطار مصوع بكل التجهيزات اللازمة وبمعايير دولية وإدخاله في إطار الخدمة للشحن والمواصلات، وبصورة مماثلة مطار أسمرأ، وهناك برنامج منذ فترة طويلة بأن يتم بناء مطار في تسني أيضا، إضافة إلى البرامج الموجودة لبناء مطارات صغيرة توفر خدمات جوية فاعلة في كل المناطق التي تعتبر مراكز تنموية. لذا من الأهمية بمكان توفير خدمات نقل تستفيد منها برامج التصدير لدينا حسب مناطقها، مع توفير المستلزمات الضرورية كالطاقة والمياه ومايلزم، فمخازن التبريد في مصوع مثلا يجب أن تعمل طوال العام ونستفيد منها في تخزين ما نرغب فيه ومن ثم التصدير وذلك لا يتم إلا بتوفير المياه والطاقة لها على مدار الساعة وعلى مدار العام، وهكذا بالنسبة لكل البضائع والسلع المراد

تصديرها يجب أن يوفر لها خدمات النقل البحري والجوي الفاعل. فيما يتعلق بالنقل البري الأمر لا يتوقف على وفرة المركبات فقط، بل بصورة أساسية على جودة الطرق، فالطرق القديمة التي شقت ورصفت منذ الحرب العالمية الأولى والثانية يجب أن يتم تحديثها وإعادة تأهيلها، كما يجب تمهيد بنى تحتية فاعلة للمواصلات لكل المناطق التي تعتبر مناطق تنموية وإنتاجية، سواء كانت مرصوفة أو ممهدة على أن تعمل في الصيف والخريف على حد سواء، وهذا من ضمن برامجنا المخطط لها لهذا العام على أن يتم العمل فيها وترتيبها حسب الأولوية.

فيما يتعلق بقطاعي التعليم والصحة نستهدف توسيعها خلال هذا العام بعد تقييمها ودراستها جنباً إلى جنب برامجنا الأخرى كالطاقة والمياه والنقل والمواصلات، وذلك لأن التعليم والصحة من أولويات الخدمات الاجتماعية الضرورية والمواطن هو ثروتنا الأساسية وهو المساهم الأساسي في كل البرامج الوطنية، عليه فلن نستكين لما كان متاحاً ومتوفراً في السابق ولا بد من تحسينها من وقت لآخر لذا نسعى لتوفير خدمات تعليمية وصحية جيدة حتى ولو لم نقل بأنها ستكون مرضية تماماً ومتكاملة. وهناك خطط تتعلق بتطوير الاتصالات ضمن برامجنا لهذا العام بالاتفاق مع شركات صينية ستبدأ هذا العام وقد تكتمل خلاله أو تمتد للعام القادم.

هذه بصورة عامة وشاملة بعض البرامج والمشاريع الكبيرة المزمع تنفيذها خلال هذا العام، وقد يتم تناولها في مناسبات أخرى بصورة مفصلة، ولكن هذه هي صورة القطاعات ومجالات التنمية التي سنركز عليها خلال عام 2017.

**فخامة الرئيس في عام الفين وستة عشر تم تغيير العملة الوطنية، وبالتزامن مع ذلك اتخذت قرارات متعددة بهدف خلق سياسة اقتصادية عامة في العام الماضي، كيف تقيم عملية تنفيذ وتطوير هذه السياسات؟ وبما أن التطور الاقتصادي الوطني ومعيشة المواطنين ترتكز على الانتاج والانتاجية، كيف تسير خطانا في هذه القطاعات الهامة؟**

نعم يمكننا الحديث عن التطور الاقتصادي بالتفاصيل والميزانية المستقرة، لكن هناك ثلاث مسائل اساسية تتعلق بالتطور الاقتصادي نضعها في الاعتبار في توجهاتنا وتخطيط برامجنا، هذه المسائل الثلاث بينة للجميع وخاصة المحليين الاقتصاديين، وعندما نقول الاقتصاد نعني الانتاج والانتاجية، ان المقياس الاول للتطور



الاقتصادي في كافة القطاعات من تعدين وزراعة وصناعة وسياحة وغيرها من قطاعات هو الانتاج، ولا يمكن النهوض بذلك قبل تعزيز وانشاء الخدمات الاساسية مثل خدمات المياه والمواصلات والاتصالات والصحة والتعليم والطاقة. على سبيل المثال نقول لدينا سدود وخزانات وارضيات زراعية شاسعة تتمتع بمناخ ملائم وتقدر بألاف من الهكتارات، فضلا عن القوى البشرية العاملة الكفوءة، كلها مجتمعة تؤدي الى ضمان الامن الغذائي، وضمان الامن الغذائي في حد ذاته ليس الهدف النهائي وليس تخطيط وتنفيذ برامج من اجل تجنب المجاعة وحسب، وانما ينبغي علينا تخطيط برامج فاعلة تقود الى انجاز اعمال اقتصادية كبيرة مستقبلا، حيث نستطيع وضع خطط ضخمة دقيقة ومنظمة فيما يخص الانتاج الزراعي المرتكز على انتاج المحاصيل الحقلية والفواكه والخضروات والمواشي والثروة البحرية. إن الانتاج الزراعي الذي يعتمد على موسم الخريف ليس مستقرا، فمثلا كان الانتاج الزراعي في عام الفين وستة عشر افضل من عام الفين وخمسة عشر بفضل غزارة الامطار، فإذا تدنى مستوى هطول الامطار ينخفض الانتاج وتكون المحصلة غير مرضية. لذلك وجب ان نخطط لبرامج زراعية تركز على الري وبخطى ثابتة ومدروسة لتشهد تطورا ملموسا عاما إثر آخر. إن برامج التنمية في مناطق كركبت وضواحي تسني وفانكو وقرست وحتى قلوچ تقاس بما انشأناه من سدود وخزانات واستجلاب المعدات الزراعية الحديثة اللازمة.

يجب ان نركز على الزراعة خاصة المروية في كل المناطق بما في ذلك المرتفعات ابتداءً من هزمو مرورا بمناطق ظلما وحتى المناطق الشمالية للعاصمة اسمررا وكارنيشم وضواحي مدينة كرن وذلك من اجل تعزيز الانتاج في كل المحاصيل الحقلية والفواكه والخضروات والمواشي بالتزامن مع البرامج الزراعية الكبيرة الموضوعة لعام الفين وسبعة عشر. هناك برنامج ظل قيد التنفيذ بخصوص توفير متطلبات اللحوم والالبان، لدينا انتاج محدود من الألبان لا يغطي متطلبات الاسواق المحلية، ولتعزيز انتاج الألبان والارتقاء به تدريجيا ينبغي علينا توفير ابقار ألبان مختارة كما ونوعا دون الاقتصار على الانواع المحلية من الابقار والخراف، بالإضافة الى انشاء مصانع متطورة وايجاد آليات تساعد في انتاج كميات تجارية من الالبان واللحوم ومشتقاتهما، كما يتوجب تعزيز المشاريع المشيدة في المنخفضات الشرقية المرتبطة بسد قحتيلاي والخزانات الاخرى، حيث أنها ستسهم

في انتاج مواد يستفاد منها في تغطية الاسواق المحلية والتصدير. إن المياه المخزنة حتى الان تضمن لنا انتاج محصول وفير من المحاصيل الحقلية والفواكه، وتلعب دورا هاما في تعزيز برامجنا المرتكزة على انتاج الألبان واللحوم ومشتقاتها، فضلا عن انشاء مصانع ضخمة لانتاج الجلود، وهذا الجانب لم ننجح فيه بالشكل المطلوب حتى الان رغم المحاولات الكثيرة. وبصفة عامة نستطيع تطوير برامجنا الزراعية وتنمية الثروة الحيوانية، فإذا اردنا ان نصدر الفواكه واللحوم وغيرها من الانتاج المحلي يتطلب معرفة الكم المنتج ومن ثم تحديد اسعارها قبل التفكير في تصديرها، باعتبار ان التصدير اكثر افادة من التسويق المحلي، لذا علينا ارساء بنى تحتية ممهدة وتسهيلات تساعد في انجاح هذه البرامج بكل المقاييس، والاستفادة من مخزون الثروات الطبيعية كما ينبغي.

اما بخصوص الصناعة، لدينا مصنع التبريد في كل من ألبو وعدي قعداد ومصوع، وهذا استمرار للاعمال الناجحة الجارية في تخزين الانتاج الزراعي الذي نريد تصديره الى الخارج، وعلينا انشاء مصانع ضخمة تلعب دورا بارزا في انتاج البلاستيك، تساعد في تغطية المتطلبات المحلية خاصة فيما يتعلق بانابيب توزيع المياه الصالحة للشرب ومجاري الصرف الصحي في المدن الكبيرة، حيث من غير المجدي الاعتماد على استيرادها من الخارج لتسيير برامجنا التنموية، لذا بذلنا جهودا جبارة لانشاء مصانع للبلاستيك من دون جدوى، إلا ان مصنع البلاستيك الذي أقيم في مدينة مصوع حديثا بدأ الانتاج بشكل مبشر، ودون ان نتباهى بهذا المصنع علينا انشاء مصانع كبيرة تتماشى مع برامجنا التنموية الموضوعية.

اما بخصوص تصنيع الحديد، فبإمكاننا التطلع الى برامج متعددة، ولكن ينبغي أن تكون لدينا تسهيلات عديدة تتماشى مع ذلك، حيث بالإمكان تعزيز التطور الصناعي في ضواحي مصوع بالنظر الى خدمات النقل الجوي والبحري التي يمكن توفرها في تلك المنطقة، كما توجد مميزات لانشاء مصنع للحديد في المنطقة الغربية. وهناك برامج متعددة وضعت من اجل انشاء المصانع الزراعية في كل من مناطق ألبو وضواحي تسني وقرست وغيرها من المناطق بالتزامن مع الانتاج.

إذا تساءلنا ماذا كان لدينا وماذا حققنا حتى الان من انجازات؟ وماهي البرامج الموضوعية لعام 2017؟ وكيف نستفيد من قواعد وعناصر التطور الاقتصادي

الثلاثة أي الانتاج والتوزيع والاستهلاك، وكيف يتم توزيع الثروات الوطنية الطبيعية او التي جمعت بمختلف الاساليب الى الشعب باعتبار ان التقسيم العادل للثروات في كل أنحاء البلاد يعتبر احد العناصر الاساسية لقياس التطور والتقدم؟ اذ لا يمكن تنمية بعض المدن واهمال بعضها الآخر، بل علينا الالتزام بتوزيع عادل يراعي الحقوق لتقسيم الثروات على المواطنين، وكذلك تنمية البلاد حسب الفرص المتاحة، فمثلا اذا كان انتاج بعض المناطق كبيرا، وجب القيام بانشاء واكمال الخدمات الاساسية لتلك المناطق مثل خدمات مياه الشرب الصالحة والمواصلات والكهرباء والاتصالات والخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة، مما يساعد على انجاز العمل بشكل كبير وقوي، وهذا يعد اهم مقياس للتطور الاقتصادي الى جانب الانتاج والإستهلاك، ويبدأ الإستهلاك من المنزل ويستمر حتى الضواحي والمديريات والاقاليم، وينبغي ان ندرك ان العمل لا يركز على التطور الاقتصادي فقط وانما على الادخار ايضا، وان المجتمعات التي تعتمد على الإستهلاك فقط لا يمكن ان تجلب التطور والتقدم خاصة المجتمعات والشعوب النامية، وهناك امثلة عديدة توضح ذلك، نرى الصين كمثال للادخار، فمعظم المحليين يرجعون الفضل في تطور الاقتصاد الصيني خلال الثلاثين او الاربعين عاما الماضية الى وفرة القوى البشرية العاملة والطاقة المتوفرة، لكن هذا ليس تحليلا صحيحا بالكامل، انما كان السبب الرئيسي لتطور الاقتصاد الصيني الادخار، حيث يستهلك المواطن الصيني نصف دخله اليومي.

ان الانتاج الذي ياتي من خلال العمل لثمان ساعات او عشر او ساعة في اي قطاع او اي مجال يدفع بالتطور والتقدم الاقتصادي، لذلك محصلة انتاج واحد فاصل اربع مليار مواطن يشكل دافع قوي للتطور الاقتصادي وفقا لتقييم الانتاجية، حيث نجد نسبة الإستهلاك قياسا للانتاج ضئيلة جدا في هذه الدولة الاقتصادية، وهذا يتيح فرصة ادخار كبيرة للاقتصاد. بينما يركز اقتصاد اوروبا على الاسراف والإستهلاك اكثر من الادخار، حيث يطغى الإستهلاك على الاقتصاديات غير المتطورة خاصة التي لاتملك انتاج محلي يؤمن اقتصادا قويا، مثل الزراعة والصناعة والخدمات الاجتماعية وكذلك التكنولوجيا، انما يتكى على المعادن المنتشرة في بلدانهم بكميات كبيرة. ان التوزيع العادل للثروات الوطنية بالتزامن مع الانتاج او الانتاجية مقياس لاقتصاد الدولة، ويبلور الفرق بين التوفير والإستهلاك،

ويبرز مجموع هذه النقاط المذكورة بشكل عام التطور الاقتصادي. لقد ورتنا اقتصادا مدمرا، لذا توجب علينا انشاء اقتصاد كبير في كل القطاعات كما ونوعا، فبعض القطاعات دون المستوى حتى الآن، من بينها مصانع النسيج، لدينا انتاج محلي للقطن لكن ماذا نستفيد منه؟ الآن وضعنا برامج كبيرة تتعلق بانتاج القطن والسكر، الا ان المسألة لا تتوقف على الانتاج فقط بل مدى الفائدة منه، حتى نصل الى مرحلة تغطية متطلبات الاسواق المحلية ومن ثم الاستفادة منه للتصدير الى الخارج. اذا ألقينا نظرة على انتاج كل قطاع، كل على حدا كما ونوعا يتبادر الى الذهن التساؤل حول الكم في الانتاج وكيفية زيادته، وهل يهدف للاستهلاك المحلي فقط ام للتصدير أيضا، وماهي العناصر اللازمة اذا كانت لأغراض التصدير؟ .

الانتاج يأتي اولا ومن ثم الاستهلاك، وهذا ينطبق على كافة فئات الشعب الارثري في الداخل والمهجر، لان شعبنا الذي يعيش في المهجر جزء لا يتجزأ من هذا الشعب وهذا البلد، ومساهماتهم لها دور كبير في التطور الاقتصادي، لذا يجب تهيئة ارضية خصبة لهم ليساهم كل مواطن بشكل ملائم وسلس. ولتقييم تطور اقتصادنا الوطني من اين انطلق والى اين يتجه وفقا للمقاييس التي ذكرتها سابقا، هناك تقييم السنوات الخمس والعشرين الماضية، حيث واجهنا تحديات كثيرة خلال تلك السنوات، ووصلنا هذا العام الى مستوى مضمون ومطمئن لتطوير اقتصادنا بكل المقاييس، وهذا ليس مجرد حديث وانما مدعوم بارقام تؤكد الانتاج وتطوراته، حيث نقيس ونقيم التطور الاقتصادي بالتطور الذي تحققه الانتاجية. بصفة عامة ان التطور الاقتصادي يقاس بالتزامن مع التغيير الذي يحدث خلال السنوات الخمس او العشرة القادمة وما يلعبه من دور كبير في عجلة الاقتصاد، وقد هيأنا ارضية ملائمة تدفع قدما في كل القطاعات، نقيمها من خلال البرامج الموضوععة لعام الفين وسبعة عشر. لقد حققنا نجاحات في عام الفين وستة عشر خاصة في المجال الزراعي، ونتيجة لذلك لا اتوقع وجود نقص فيما يتعلق بالمواد الاستهلاكية، ولا توجد اي عوائق تذكر تعرقل انتقالنا الى اقتصاد متطور في عام الفين وثمانية عشر، وذلك اذا استفدنا جيدا من البرامج التي وضعناها للعام الفين وسبعة عشر مثل برامج الطاقة والمياه وخدمات المواصلات والاتصالات والتعليم والصحة التي تلعب دورا كبيرا في تعزيز الانتاج والانتاجية وتوزيعها بشكل عادل.

من ابرز الاحداث التى شهدها العام 2016 تخصيص رواتب للعاملين فى القطاع الحكومى، الا ان العملية لم يتم تنفيذها على الوجه الكامل بعد، متى سيتم تنفيذها؟ وإلى جانب التاكيد على اهمية الشهادات فى تحديد الكفاءة، ماذا عن العوامل الاخرى من قبيل الخبرات المترakمة والمهارات المكتسبة التى تدفع بالانتاجية؟ وكيف نقيم سلوكيات وانضباط الموظفين والعمال وتقيدهم بساعات الدوام؟

قمنا باجراء تعديلات فى رواتب العاملين فى القطاع الحكومى، وعلى الرغم من العملية لم تكتمل بعد، إلا ان هناك العديد من الادلة والشواهد التى تشير إلى اننا نسير بخطى جيدة فى تنفيذها وفق خطط واسس فعالة. تدعيم عملة النقفة ورفع القدرة الشرائية لهذه العملة الوطنية تعد من العوامل الاساسية فى حلحلة العديد من الاشكاليات والصعاب التى تقف امام اولئك الذين يتحصلون على رواتب حكومية متفاوتة. فاجراء تعديل او اصلاحات آنية لاولئك الذين كانوا يحصلون على 500، 1800، و2000 نقفة إلى اخره ليس هو مربط الفرس، بل التساؤل هو القدرة الشرائية لهذه العملة؟ وهل فى مقدورها تغطية الاحتياجات الاساسية من مأكّل، ومشرب ومأوى بالدرجة الاساسية. إجراء هذه التعديلات والإصلاحات فى الرواتب ليس من منطلق الرغبات والأمانى فحسب بل هو فى سبيل تنفيذ برامج اقتصادية واضحة المعالم لتحسين الحياة المعيشية للمواطنين ومن ثم تاكيد التطور الاقتصادى المستدام.

فزيادة الرواتب يجب ان يتماشى والتطور الذى شهده الاقتصاد الوطنى من وقت إلى اخر، وهو وحده الذى يضمن خفض نسبة التضخم والذى يحدث بنسبة متفاوتة ونتيجة لعدد من العوامل الجانبية. يجب التعرف عن الاساليب والسبل التى تضمن التطور الاقتصادى المستدام والحفاظ عليه فى سبيل احداث تغييرات جذرية واساسية فى الحياة المعيشية للمواطنين بتوفير كافة الاحتياجات الاساسية والضرورية التى تعمل على تقوية العملة الوطنية وترفع من قيمتها. ان الاشكاليات والصعاب التى يعانى منها المواطن فى الحياة اليومية، يعود الجزء الاكبر منها إلى حملات المضاربات غير القانونية وغير الاخلاقية التى يمارسها البعض خدمة لتحقيق ارباح فلكية، وقد كان المتضرر الاكبر من هذه التعاملات اولئك الذين يعملون فى القطاعات الحكومية ويعتمدون على رواتبهم فى تسيير حياتهم اليومية.

إن التعرف على الثروات التي تزرع بها البلاد وكيفية الاستفادة منها في تحسين الحياة المعيشية للمواطنين مسألة لا تحتاج إلى نقاش أو جدال، وأجراء تعديل اساسى وثابت في الرواتب كانت من القضايا التي اعطيت الاولوية في قضية تأكيد الاستفادة من الثروات في احداث التطور ورفع الناتج الوطنى من عام إلى اخر. ولا بد من التأكد بالدرجة الاولى من دقة وعمق الدراسات والبحوث التي ظللنا نقوم بها في مسألة الرواتب ومن ثم الانتقال التدريجى إلى تنفيذه وفق خطط وبرامج زمنية مدروسة. فقبل الحديث عن العاملين في المؤسسات الحكومية، هنالك اولئك الذين يكدون لتأكيد الامن والسيادة الوطنية من اعضاء قوات الدفاع الارترية، والخدمة الوطنية، والشرطة والامن وغيرهم لذا يجب ان تعطى لهم الأولوية القصوى باعتبارهم يشكلون الأغلبية العظمى.

ولا يجب ان يفهم هذه الكلام باننا أغفلنا الفئات الاخرى، بل على العكس من ذلك تماما، فالجميع سيشمله التعديل في الرواتب ولكن في اطار زمنى مدروس ووفق خطة محكمة تهدف في المقام الاول لوضع الحلول لبعض تلك الاشكاليات والصعاب التي ظلت تعاني منها الغالبية العظمى من هذه الفئات المذكورة. هنالك على سبيل المثال لا الحصر أعدادا كبيرة من الذين عادوا إلى الالتحاق بقوات الدفاع الارترية وهو عدد ضخم جدا، إضافة إلى ذلك اولئك الذين يتبوأون مختلف المناصب العسكرية وفق مؤهلاتهم ومقدراتهم الخدمية، العسكرية والاكاديمية، وقد ظلت تقدم لهم مساعدات عينية من فترة لأخرى لحلحلة بعض الاشكاليات والصعاب، ولكن لا بد من وضع بيانات ثابتة دقيقة حول هؤلاء عند وضع وجدولة الموازنة لكي نتمكن من الانتقال إلى الوجه الثانى من تنفيذ هذا البرنامج الوطنى الضخم.

ولا ننسى اولئك الذين يعملون في المؤسسات الحكومية، الوزارات، الادارات، فروع الجبهة الشعبية، الاتحادات الوطنية وغيرها من المؤسسات الفعالة، فلا بد بدء اجراء التعديل في الرواتب من المستويات الادنى لهذه الفئات والاقسام. ان تحديد رواتب الخريجين من الكليات والمعاهد العليا والذين يتجاوز عددهم العشرة آلاف طالب وطالبة سنويا قد تم تحديده وفق مؤهلاتهم الاكاديمية والعلمية بالدرجة الأولى، وقد فضلنا تقديمهم على الفئات الاخرى وضعا في الاعتبار لاهميتهم في الدفع بعجلة النماء والانتاجية.

ان عدم تمكننا من إتمام المهام والمسؤوليات المتعلقة بالعام 2016 فى عملية تنقيح البيانات والاحصاءات لأولئك الذين ظلوا يخدمون بتفانى واخلاص كل من موقعه سواء كان مسؤول او عامل عادى والذين يتواجدون فى القسم الثانى من عملية تحسين الرواتب وفق الجدولة موضوعة فى كافة القطاعات والأقسام. هنالك تباين فى الرؤى فى الكيفية التي يتم بها تحديد الرواتب قبل الحديث عن عملية تعديلها او تحسينها فهذا الامر قابل للنقاش، فالرواتب هي المحصلة النهائية على الانتاج الفعلي فى مواقع العمل. هنالك مختلف المعايير والنماذج التطبيقية التي تستخدم فى الخارج، لأولئك الذين يعملون فى وسائل الاعلام، المستشارين القانونيين، العاملين فى المؤسسات الادارية، العاملين فى قطاع البناء والاشغال، الخريجين من مختلف الجامعات والكليات والمعاهد، ماهو معدل الرواتب الذي يتحصل عليه هؤلاء؟ بالاضافة إلى عوامل الخبرة والممارسة وقبل كل شئ فعاليتهم وانتاجيتهم اثناء ممارستهم لهذه المهام والوظائف.

لابد من اختيار وتحديد احد النماذج من هذه الاطروحات او الافكار كخارطة طريق فى البداية، ومن ثم تعديل بعض جوانبها اثناء تنفيذ الخطط والدراسات الموضوعية، وعليه فى البداية من تحديد الرواتب وفق الخبرات المتراكمة والانتاجية للعاملين فى القطاعات الحكومية والجبهة وغيرها. من ابرز الصعاب والاشكاليات التي واجهتنا على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية هي اشكالية العقارات السكنية، هنالك صعاب فى توفير الحاجات الأساسية للمواطنين، إلا أنها لا تقارن بأزمة الإسكان التي ظلت تآثر تأثيرا سلبيا على قطاعات واسعة من المجتمع وفى مقدمتهم اولئك الذين يعملون فى الوظائف الحكومية. كانت هناك العديد من المشاريع الاسكانية التي قمنا بتنفيذها من قبيل مشروع سمبل الاسكانى، مصوع وغيرها من المشاريع الاسكانية التي نفذت فى مختلف المواقع، ولكن هل استطاعت هذه المشاريع من تغطية نسبة مئوية تستحق الذكر من الطلب المتزايد على الاسكان، الواقع يؤكد بان الازمة لا زالت ترواح مكانها. حاولنا عبر العديد من المشاريع والبرامج المنفذة التخفيف من ازمة السكن من خلال توفير اللوازم الاساسية لعملية تشييد المساكن والعقارات، بالاضافة إلى توفير العديد من الآليات الثقيلة وتوفير الكوادر الفنية والمهارية وغيرها إلا أن الناتج ليس بمستوى الطموح والرؤى التي نصبو إليها.

مسؤولية مناقشة أزمة السكن ووضع آليات وخطط تساعد في حل الأزمة تقع على عاتق المؤسسات الحكومية قبل الحديث عن تعديل الرواتب وغيرها من القضايا الأخرى. إن تضيق الهوة بين المدن والارياف تعد من المهام الأساسية التي تعمل على خفض نسبة الازمة نفسها، بالإضافة إلى أهمية توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية من توفر المراكز الصحية والتعليمية فضلا عن خدمات الاتصالات والمواصلات وغيرها من الخدمات. فحصول الفرد على هذه الخدمات الأساسية عن قرب ودون عناء وتملكه لعقار خاص به، وهنا لا نتحدث عن الايجار بل حق التملك، يشير إلى درجة التطور والتقدم في حياته فضلا عن تغطية راتبه لاحتياجاته الأساسية.

البعض يربط بين تحسين الرواتب وانخفاض نسبة أزمة السكن. إن عملية تحسين الرواتب في مقدورها خفض الإشكال بنسبة معينة إلا انها لن تسهم في وضع الحلول النهائية لها. إن تنفيذ مشاريع الاسكان والعقارات يجب ان تكون من اولى اولوياتنا ويجب تنفيذها وفق خطط وبرامج مدروسة لكي تحدث التغير نحو المرتجى لكافة قطاعات الشعب سواء كان في المدن والارياف، قبل إلى تطرق إلى توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى. وتمكننا من الانتهاء من الجزء الأكبر من عملية التنقيح في بيانات الذين يعملون في القطاعات الحكومية وتحديد نسبة مئوية من موازنة الدولة يشير باننا نسير في الطريق الصحيح نحو تطبيقه بما يعود بالفائدة على الجميع.

الحديث عن التعديل في الرواتب يقودنا إلى التطرق للقدرة الشرائية لعملة النقفة، وكيف ان المضاربة التي يقوم بها البعض قد ادت إلى الكثير من الآثار السلبية وأثرت بشكل كبير على الحياة المعيشية لقطاعات كبيرة من المواطنين عدا تلك الفئة القليلة التي كانت السبب المباشر في هذه الصعاب والاشكاليات. لا توجد موانع او عراقيل تقف امام اولئك الذين يسعون إلى تحقيق مكاسب وارباح منطقية من خلال مزاولتهم للأنشطة الزراعية والتجارية وغيرها، الا ان الذي يدعو إلى الاستغراب والتعجب هو محاولة البعض تحقيق مكاسب فلكية من السلع والبضائع التي تأتيهم من المنتجين. فالمضاربات والتلاعب بالاسعار التي يقوم بها البعض هي السبب المباشر في ما نشهده من تقلبات وعدم استقرار في الاسواق بالدرجة الأولى، ويجب



على الحكومة ومؤسساتها المختلفة مواجهة وإيقاف هذه المضاربات والتلاعبات بالاسعار عند حدها.

ان عمليات المضاربة والتلاعب التي يقوم بها البعض تعد من الجرائم والمخالفات التي لا تغتفر، وحتى إن لم تكن من الاسباب المباشرة والاساسية إلا انها تعد من العوامل التي احدثت الكثير من الازمات والآثار السلبية على قطاعات واسعة من المواطنين، وقد أدت هذه الاعمال غير القانونية وغير الاخلاقية إلى التسبب في الكثير من الاشكاليات والصعوبات التي لا يمكن حلها بين ليلة وضحاها. فحماية المستهلك والمنتج تعد من المسؤوليات والمهام الأساسية التي تقع على عاتق الحكومة ومؤسساتها. هنالك من يسعى إلى كسب لقمة العيش الحلال من خلال تحقيق ارباح ومكاسب من عرق جبينه، الا اننا لا نسمح بامتصاص دماء الابرياء من قبل فئة جشعة تهوول وراء تحقيق المكاسب الفلكية عبر المضاربات والتلاعب بالاسعار في مختلف الاسواق والمراكز التجارية المنتشرة بالبلاد.

المضاربين والمتلاعبين بالاسواق لا يمكن مواجهتهم بدون الجاهزية الكاملة لكافة القطاعات والمؤسسات الحكومية والعاملين بها من اصحاب القرار والسلطة وذات الصلة المباشرة بهذه المخالفات والخروقات الخطيرة. فالإصلاحات كرفع سقف المرتبات وغيرها من الإصلاحات التي نقوم بها ليس بمقدورها خفض نسبة التحديات والصعاب التي تواجه قطاعات واسعة من المواطنين في حالة عدم وضعنا الحلول لعدد من الظواهر والخروقات السلبية وفي مقدمتها المضاربين والمتلاعبين بالاسواق والاسعار.

لابد من وجود آليات ونظم تحد من هذه الظواهر وتقضى عليها وفق خطط زمنية مدروسة، هنالك العديد من الوسائل للحد من المضاربات والتلاعب بالاقتصاد وفي مقدمتها التحكم بعملية التحويلات التي تأتي من الارتريين المتواجدين بالخارج. ان التحويلات التي يقوم بها الارتريون لمساعدة اهاليهم وذويهم تعد من التحويلات التي تشهد عمليات مضاربة تأثر سلبا على الاقتصاد الوطنى، وذلك لان هذه التحويلات لا تصل اولا إلى ارتريا بل تتم بدول الجوار كالسودان على سبيل المثال. ثانيا ان الارتريين الذين يودون ارسال تحويلات إلى ذويهم بارتريا يقومون بارسال العملة الصعبة إلى السودان من دول الشرق الاوسط، الدول الاوروبية والولايات المتحدة

الامريكية وغيرها، وعبر قنوات ومجموعات تهدف في المقام الأول إلى خفض قيمة العملة الوطنية في التعاملات من وقت إلى آخر.

وفي ظل هكذا اوضاع غير مستقرة وغير صحية ربما يمكن القول إلى ان رفع سقف الرواتب من 1000 إلى 2000 و3000 نقفة قد احدث التغيير المرتجى في الحياة اليومية للعاملين في القطاعات الحكومية، والشئ الاساسى والثابت هنا هو ما هو مقدار سعر الصرف للعملة الوطنية مقارنة بالعملات الاجنبية الرئيسية. لا يمكننا القول باننا قمنا بحلحلة جميع التحديات والاشكاليات التي تواجه المواطنين من خلال تحسين الرواتب او رفع سقفها، إلا أن احداث تغييرات جذرية ومستقرة في الحياة المعيشية للمواطنين وارتفاع نسب تطور والرقى من وقت إلى آخر يعد من الوسائل التي تشير إلى مقدار النجاحات التي نطمح اليها.

على المؤسسات الحكومية ان تقوم بالدور المنوط بها في الحد من هذه الظاهرة السلبية التي تراكمت على مدى الاعوام الماضية، ومواجهتها ومعالجتها بالتعرف على الخارجين عن القانون ومسائلهم على ما ارتكبوه من خروقات جسيمة احدثت آثار سلبية على الاقتصاد والدخل الإجمالي الوطنى. وسائل الاعلام تتحمل المسؤولية الأكبر في تعريف وتوعية المجتمع بالآثار السلبية لهذه الظواهر المضرة من المضاربات والتلاعب التي يقوم بها البعض من خلال برامج تحقيقات موسعة تتناول سير عملية الشراء والبيع فى الاسواق والمراكز التجارية وعملية الاستيراد والتصدير، وتبيان ان عملية التحويلات غير القانونية تعد من العوامل المباشرة فى عملية التضخم التي يشهدها اقتصادنا الوطنى. وعليه لابد من الاسراع فى معالجة هذه المعضلات والاشكاليات باسرع ما يمكن حتى لا تستفحل وتعيق تنفيذ برامجنا الهادفة إلى الرقى والنهوض بالحياة المعيشية للمواطنين نحو الافضل.

توجد فوارق ضخمة بين دخل الفرد من الرواتب وما يطلب منه لسداد عقود الايجار والتي تصل إلى 3000 إلى 4000 نقفة شهريا، وهى اسعار لم تتحدد وفق قانون العرض والطلب بل حددت تماشيا مع رغبات وطموحات اصحاب النفوس الضعيفة. ليس فى مقدورنا التحدث عن البرامج الانمائية الضخمة التي سنقوم بتنفيذها والموجودة ضمن الخطط الاستراتيجية قبل حلحلة هذه التحديات والاشكاليات التي تقف فى مسارنا، لابد من معالجتها خلال العام 2017 ووفق جدولة زمنية معينة.

من ابرز الاحداث التي شهدها العام 2016 تخصيص رواتب للعاملين فى القطاع الحكومى، الا ان العملية لم يتم تنفيذها على الوجه الكامل بعد، متى سيتم تنفيذها؟ وإلى جانب التأكيد على اهمية الشهادات فى تحديد الكفاءة، ماذا عن العوامل الاخرى من قبيل الخبرات المتراكمة والمهارات المكتسبة التي تدفع بالانتاجية؟ وكيف نقيم سلوكيات واخلاقيات العمال وتقيدهم بساعات الدوام؟

قمنا باجراء تعديلات فى رواتب العاملين فى القطاع الحكومى، وعلى الرغم من العملية لم تكتمل بعد، إلا ان هناك العديد من الأدلة والشواهد التي تشير إلى اننا نسير بخطى جيدة فى تنفيذها وفق خطط واسس فعالة. تدعيم عملة النقفة ورفع القدرة الشرائية لهذه العملة الوطنية تعد من العوامل الأساسية فى حلحلة العديد من الاشكاليات والصعاب التي تقف امام اولئك الذين يتحصلون على رواتب حكومية متفاوتة. فاجراء تعديل او اصلاحات آنية لأولئك الذين كانوا يحصلون على 500، 1800، و2000 نقفة إلى اخره ليس هو مرتبط الفرس، بل التساؤل هو القدرة الشرائية لهذه العملة؟ وهل فى مقدورها تغطية الاحتياجات الأساسية من مأكل، ومشرب ومأوى بالدرجة الأساسية.

إجراء هذه التعديلات والإصلاحات فى الرواتب ليس من منطلق الرغبات والأمانى فحسب بل هو فى سبيل تنفيذ برامج اقتصادية واضحة المعالم لتحسين الحياة المعيشية للمواطنين ومن ثم تأكيد التطور الاقتصادى المستدام. فزيادة الرواتب يجب ان يتمشى والتطور الذى شهده الاقتصاد الوطنى من وقت إلى اخر، وهو وحده الذى يضمن خفض نسبة التضخم والذى يحدث بنسبة متفاوتة ونتيجة لعدد من العوامل الجانبية. يجب التعرف عن الأساليب والسبل التي تضمن التطور الاقتصادى المستدام والحفاظ عليه فى سبيل احداث تغييرات جذرية واسباسية فى الحياة المعيشية للمواطنين بتوفير كافة الاحتياجات الأساسية والضرورية التي تعمل على تقوية العملة الوطنية وترفع من قيمتها.

ان الاشكاليات والصعاب التي يعانى منها المواطن فى الحياة اليومية، يعود الجزء الاكبر منها إلى حملات المضاربات غير القانونية وغير الاخلاقية التي يمارسها البعض خدمة لتحقيق ارباح فلكية، وقد كان المتضرر الاكبر من هذه التعاملات اولئك الذين يعملون فى القطاعات الحكومية ويعتمدون على رواتبهم فى تسيير حياتهم اليومية.

إن التعرف على الثروات التي تزرع بها البلاد وكيفية الاستفادة منها في تحسين الحياة المعيشية للمواطنين مسألة لا تحتاج إلى نقاش أو جدال، وإجراء تعديل أساسي وثابت في الرواتب كانت من القضايا التي أعطيت الأولوية في قضية تأكيد الاستفادة من الثروات في أحداث التطور ورفع الناتج الوطني من عام إلى آخر. ولا بد من التأكد بالدرجة الأولى من دقة وعمق الدراسات والبحوث التي ظللنا نقوم بها في مسألة الرواتب ومن ثم الانتقال التدريجي إلى تنفيذه وفق خطط وبرامج زمنية مدروسة. فقبل الحديث عن العاملين في المؤسسات الحكومية، هنالك أولئك الذين يكدون لتأكيد الأمن والسيادة الوطنية من أعضاء قوات الدفاع الارتيرية، والخدمة الوطنية، والشرطة والأمن وغيرهم لذا يجب ان تعطى لهم الأولوية القصوى باعتبارهم يشكلون الأغلبية العظمى.

ولا يجب ان يفهم هذه الكلام باننا أغفلنا الفئات الأخرى، بل على العكس من ذلك تماما، فالجميع سيشمله التعديل في الرواتب ولكن في اطار زمني مدروس ووفق خطة محكمة تهدف في المقام الأول لوضع الحلول لبعض تلك الاشكاليات والصعاب التي ظلت تعاني منها الغالبية العظمى من هذه الفئات المذكورة. هنالك على سبيل المثال لا الحصر أعدادا كبيرة من الذين عادوا إلى الالتحاق بقوات الدفاع الارتيرية وهو عدد ضخم جدا، إضافة إلى ذلك أولئك الذين يتبوأون مختلف المناصب العسكرية وفق مؤهلاتهم ومقدراتهم الخدمية، العسكرية والاكاديمية، وقد ظلت تقدم لهم مساعدات عينية من فترة لأخرى لحلحلة بعض الاشكاليات والصعاب، ولكن لا بد من وضع بيانات ثابتة دقيقة حول هؤلاء عند وضع وجدولة الموازنة لكي نتمكن من الانتقال إلى الوجه الثاني من تنفيذ هذا البرنامج الوطني الضخم.

ولا ننسى أولئك الذين يعملون في المؤسسات الحكومية، الوزارات، الإدارات، فروع الجبهة الشعبية، الاتحادات الوطنية وغيرها من المؤسسات الفعالة، فلا بد بدء إجراء التعديل في الرواتب من المستويات الأدنى لهذه الفئات والأقسام. وان تحديد رواتب الخريجين من الكليات والمعاهد العليا والذين يتجاوز عددهم العشرة آلاف طالب وطالبة سنويا قد تم تحديده وفق مؤهلاتهم الاكاديمية والعلمية بالدرجة الأولى، وقد فضلنا تقديمهم على الفئات الأخرى وضعا في الاعتبار لاهميتهم في الدفع بعجلة النماء والإنتاجية.

ان عدم تمكننا من إتمام المهام والمسؤوليات المتعلقة بالعام 2016 فى عملية تنقيح البيانات والاحصاءات لأولئك الذين ظلوا يخدمون بتفانى واخلاص كل من موقعه سواء كان مسؤول او عامل عادى والذين يتواجدون فى القسم الثانى من عملية تحسين الرواتب وفق الجدولة موضوعة فى كافة القطاعات والأقسام.

هنالك تباين فى الرؤى فى الكيفية التي يتم بها تحديد الرواتب قبل الحديث عن عملية تعديلها او تحسينها فهذا الامر قابل للنقاش، فالرواتب هي المحصلة النهائية على الانتاج الفعلي فى مواقع العمل. هنالك مختلف المعايير والنماذج التطبيقية التي تستخدم فى الخارج، لأولئك الذين يعملون فى وسائل الاعلام، المستشارين القانونيين، العاملين فى المؤسسات الادارية، العاملين فى قطاع البناء والاشغال، الخريجين من مختلف الجامعات والكليات والمعاهد، ماهو معدل الرواتب الذي يتحصل عليه هؤلاء؟ بالاضافة إلى عوامل الخبرة والممارسة وقبل كل شئ فعاليتهم وانتاجيتهم اثناء ممارستهم لهذه المهام والوظائف. لا بد من اختيار وتحديد احد النماذج من هذه الاطروحات او الافكار كخارطة طريق فى البداية، ومن ثم تعديل بعض جوانبها اثناء تنفيذ الخطط والدراسات الموضوعية، وعليه فى البداية من تحديد الرواتب وفق الخبرات المتركمة والانتاجية للعاملين فى القطاعات الحكومية والجهة وغيرها.

من ابرز الصعاب والاشكاليات التي واجهتنا على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية هي اشكالية العقارات السكنية، هنالك صعاب فى توفير الحاجات الأساسية للمواطنين، إلا أنها لا تقارن بأزمة الإسكان التي ظلت تأثر تأثيرا سلبيا على قطاعات واسعة من المجتمع وفى مقدمتهم اولئك الذين يعملون فى الوظائف الحكومية. كانت هناك العديد من المشاريع الاسكانية التي قمنا بتنفيذها من قبيل مشروع سمبل الاسكانى، مصوع وغيرها من المشاريع الاسكانية التي نفذت فى مختلف المواقع، ولكن هل استطاعت هذه المشاريع من تغطية نسبة مئوية تستحق الذكر من الطلب المتزايد على الاسكان، الواقع يؤكد بان الازمة لا زالت ترواح مكانها.

حاولنا عبر العديد من المشاريع والبرامج المنفذة التخفيف من ازمة السكن من خلال توفير اللوازم الاساسية لعملية تشييد المساكن والعقارات، بالاضافة إلى توفير العديد من الآليات الثقيلة وتوفير الكوادر الفنية والمهارية وغيرها إلا أن الناتج ليس بمستوى الطموح والرؤى التي نصبو إليها.

مسؤولية مناقشة أزمة السكن ووضع آليات وخطط تساعد في حل الأزمة تقع على عاتق المؤسسات الحكومية قبل الحديث عن تعديل الرواتب وغيرها من القضايا الأخرى.

إن تضيق الهوة بين المدن والارياف تعد من المهام الأساسية التي تعمل على خفض نسبة الازمة نفسها، بالإضافة إلى اهمية توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية من توفر المراكز الصحية والتعليمية فضلا عن خدمات الاتصالات والمواصلات وغيرها من الخدمات. فحصول الفرد على هذه الخدمات الأساسية عن قرب ودون عناء وتملكه لعقار خاص به، وهنا لا نتحدث عن الايجار بل حق التملك، يشير إلى درجة التطور والتقدم في حياته فضلا عن تغطية راتبه لاحتياجاته الأساسية.

البعض يربط بين تحسين الرواتب وانخفاض نسبة ازمة السكن. إن عملية تحسين الرواتب في مقدورها خفض الإشكال بنسبة معينة إلا انها لن تسهم في وضع الحلول النهائية لها. إن تنفيذ مشاريع الاسكان والعقارات يجب ان تكون من اولى اولوياتنا ويجب تنفيذها وفق خطط وبرامج مدروسة لكي تحدث التغير نحو المرتجى لكافة قطاعات الشعب سواء كان في المدن والارياف، قبل إلى تطرق إلى توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى. وتمكننا من الانتهاء من الجزء الأكبر من عملية التنقيح في بيانات الذين يعملون في القطاعات الحكومية وتحديد نسبة مئوية من موازنة الدولة يشير باننا نسير في الطريق الصحيح نحو تطبيقه بما يعود بالفائدة على الجميع. الحديث عن التعديل في الرواتب يقودنا إلى التطرق للقدرة الشرائية لعملة النقفة، وكيف ان المضاربة التي يقوم بها البعض قد ادت إلى الكثير من الآثار السلبية وأثرت بشكل كبير على الحياة المعيشية لقطاعات كبيرة من المواطنين عدا تلك الفئة القليلة التي كانت السبب المباشر في هذه الصعاب والأشكاليات.

لا توجد موانع او عراقيل تقف امام اولئك الذين يسعون إلى تحقيق مكاسب وارباح منطقية من خلال مزاولتهم للانشطة الزراعية والتجارية وغيرها، الا ان الذي يدعو إلى الاستغراب والتعجب هو محاولة البعض تحقيق مكاسب فلكية من السلع والبضائع التي تأتيهم من المنتجين. فالمضاربات والتلاعب بالاسعار التي يقوم بها البعض هي السبب المباشر في ما نشهده من تقلبات وعدم استقرار في الاسواق بالدرجة الأولى، ويجب على الحكومة ومؤسساتها المختلفة مواجهة وايقاف هذه المضاربات والتلاعبات بالاسعار عند حدها.

ان عمليات المضاربة والتلاعب التى يقوم بها البعض تعد من الجرائم والمخالفات التى لا تغتفر، وحتى إن لم تكن من الاسباب المباشرة والاساسية إلا انها تعد من العوامل التى احدثت الكثير من الازمات والآثار السلبية على قطاعات واسعة من المواطنين، وقد أدت هذه الاعمال غير القانونية وغير الاخلاقية إلى التسبب في الكثير من الاشكاليات والصعوبات التى لا يمكن حلها بين ليلة وضحاها. فحماية المستهلك والمنتج تعد من المسؤوليات والمهام الأساسية التى تقع على عاتق الحكومة ومؤسساتها. هنالك من يسعى إلى كسب لقمة العيش الحلال من خلال تحقيق ارباح ومكاسب من عرق جبينه، الا اننا لا نسمح بامتصاص دماء الابرياء من قبل فئة جشعة تهول وراء تحقيق المكاسب الفلكية عبر المضاربات والتلاعب بالاسعار فى مختلف الاسواق والمراكز التجارية المنتشرة بالبلاد.

المضاربين والمتلاعبين بالاسواق لا يمكن مواجعتهم بدون الجاهزية الكاملة لكافة القطاعات والمؤسسات الحكومية والعاملين بها من اصحاب القرار والسلطة وذات الصلة المباشرة بهذه المخالفات والخروقات الخطيرة. فالإصلاحات كرفع سقف المرتبات وغيرها من الإصلاحات التى نقوم بها ليس بمقدورها خفض نسبة التحديات والصعاب التى تواجه قطاعات واسعة من المواطنين فى حالة عدم وضعنا الحلول لعدد من الظواهر والخروقات السلبية وفى مقدمتها المضاربين والمتلاعبين بالاسواق والاسعار. لا بد من وجود آليات ونظم تحد من هذه الظواهر وتقضى عليها وفق خطط زمنية مدروسة، هنالك العديد من الوسائل للحد من المضاربات والتلاعب بالاقتصاد وفى مقدمتها التحكم بعملية التحويلات التى تاتى من الارتريين المتواجدين بالخارج.

ان التحويلات التى يقوم بها الارتريون لمساعدة اهاليهم وذويهم تعد من التحويلات التى تشهد عمليات مضاربة تأثر سلبا على الاقتصاد الوطنى، وذلك لان هذه التحويلات لا تصل اولا إلى ارتريا بل تتم بدول الجوار كالسودان على سبيل المثال. ثانيا ان الارتريين الذين يودون ارسال تحويلات إلى ذويهم بارتريا يقومون بارسال العملة الصعبة إلى السودان من دول الشرق الاوسط، الدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية وغيرها، وعبر قنوات ومجموعات تهدف فى المقام الأول إلى خفض قيمة العملة الوطنية فى التعاملات من وقت إلى اخر.

وفى ظل هكذا اوضاع غير مستقرة وغير صحية ربما يمكن القول إلى ان رفع سقف الرواتب من 1000 إلى 2000 و3000 نقفة قد احدث التغير المرتجى فى الحياة

اليومية للعاملين فى القطاعات الحكومية، والشئ الاساسى والثابت هنا هو ما هو مقدار سعر الصرف للعملة الوطنية مقارنة بالعملات الاجنبية الرئيسية.

لا يمكننا القول باننا قمنا بحلحلة جميع التحديات والاشكاليات التى تواجه المواطنين من خلال تحسين الرواتب او رفع سقفها، إلا أن احداث تغييرات جذرية ومستقرة فى الحياة المعيشية للمواطنين وارتفاع نسب تطور والرقى من وقت إلى آخر يعد من الوسائل التى تشير إلى مقدار النجاحات التى نطمح اليها. على المؤسسات الحكومية ان تقوم بالدور المنوط بها فى الحد من هذه الظاهرة السلبية التى تراكمت على مدى الاعوام الماضية، ومواجهتها ومعالجتها بالتعرف على الخارجين عن القانون ومسانلتهم على ما ارتكبه من خروقات جسيمة احدثت آثار سلبية على الاقتصاد والدخل الإجمالى الوطنى. ووسائل الاعلام تتحمل المسؤولية الأكبر فى تعريف وتوعية المجتمع بالآثار السلبية لهذه الظواهر المضرة من المضاربات والتلاعب التى يقوم بها البعض من خلال برامج تحقيقات موسعة تتناول سير عملية الشراء والبيع فى الاسواق والمراكز التجارية وعملية الاستيراد والتصدير، وتبيان ان عملية التحويلات غير القانونية تعد من العوامل المباشرة فى عملية التضخم التى يشهدها اقتصادنا الوطنى.

وعليه لابد من الاسراع فى معالجة هذه المعضلات والاشكاليات باسرع ما يمكن حتى لا تستفحل وتعيق تنفيذ برامجنا الهادفة إلى الرقى والنهوض بالحياة المعيشية للمواطنين نحو الافضل.توجد فوارق ضخمة بين دخل الفرد من الرواتب وما يطلب منه لسداد عقود الايجار والتى تصل إلى 3000 إلى 4000 نقفة شهريا، وهى اسعار لم تتحدد وفق قانون العرض والطلب بل حددت تماشيا مع رغبات وطموحات اصحاب النفوس الضعيفة.

ليس فى مقدورنا التحدث عن البرامج الانمائية الضخمة التى سنقوم بتنفيذها والموجودة ضمن الخطط الاستراتيجية قبل حلحلة هذه التحديات والاشكاليات التى تقف فى مسارنا، لابد من معالجتها خلال العام 2017 ووفق جدولة زمنية معينة.

هنالك العديد من المؤامرات التى تحاك لتفريغ الوطن من القدرات البشرية لاسيما الشباب , ماهي البرامج الموضوعه للتصدي لهذه الظاهرة؟



هذه حرب معلنة ,وهو موضوع آخر لا ادري هل نحتاج الى الرد عليه الآن أم لا  
فخلال الخمس والعشرون عاما الماضية ،جربت القوى الخارجية كل المحاولات  
لإخضاعنا وإركاعنا ، ولكن الهدف الاساسي من كل ذلك هو تشتيت قدراتنا البشرية  
عبر هذه الحرب المعلنة، يمكننا التحدث كثيراً عن من قام بإعلان هذه الحرب  
وماهي الخطط التي وضعوها وكيف سعوا لتنفيذها . فإذا نظرنا الي التطورات في  
هذه الآونة القريبة والسياسات الفاشلة التي إتبعتها هذه القوى في محيطنا ،نجدها قد  
قادت المنطقة الى اوضاع لاتحمد عقباهما انهم يقولون صراحة "يجب ان يتم تفريغ  
إرتريا من قدراتها البشرية، يمكن ان يتحدث اوباما او هولاند عن هذا الموضوع  
كيفما يشاء ، لماذا كل هذا الإنشغال بإرتريا ،هنالك عوامل عديدة قد لا نهتم بها في  
الكثير من الاحيان ، ولكن في نهاية المطاف الشيء المطلوب هو إضعافنا وليس  
حصارنا لكي لا نشترى السلاح ونزيد من قدراتنا العسكرية ،ومن ثم تحرير أرضنا  
وغيره، ان دخولنا في دوامة الصراعات الحدودية لم يات من فراغ ، لم يتركوا اي  
محاولة لشق وحدتنا، انهم يريدون تفريغ الشباب من البلد بمختلف الطرق والوسائل  
وعدم تركهم للعيش داخل الوطن من خلال إيهامهم بان الجنة في الخارج ،العبور من  
هنا الى أثيوبيا ومن ثم الذهاب الى الهيئات المعدة من قبل الوياني التي تهيي لك  
الطريق، ومن ثم الدخول الى الحدود السودانية ، ومن السودان الى الحدود الليبية  
،ومنه الى لامبيدوزا و الى إيطاليا اذا وفقت ومنه الى السويد او غيرها ومنه الى  
امريكا وكندا .

وإذا تساءلت لماذا يحدث ذلك ولماذا تسير الامور على هذه الشاكلة فهو موضوع  
كبير، من العجيب انه في الآونة الاخيرة اي عام 2016م تبرع الإتحاد الاوروبي  
لحكومة الوياني ب 500 مليون يور من اجل خلق فرص عمل للشباب الهاربين من  
إرتريا الى اثيوبيا!! بأي وجه حق اعطي الإتحاد الاوروبي هذا المبلغ لنظام الوياني.  
واعتقدوا بأن هذا النظام سيوفر فرص عمل للإرتريين الذين يعانون من البؤس بسبب  
البطالة!!! ، هؤلاء ليس لهم اي هدف آخر سوى تشتيت القدرات البشرية الإرترية  
صحيح يمكن ان نتحدث قائلأ لدينا علاقات جيدة ويمكن للإرتري ان يذهب ويعمل  
في اي مكان في اوروبا – امريكا – كندا- الشرق الاوسط- وحتى في افريقيا أيضاً، اذا  
اردتم ان تفكروا بوعي ، لماذا لاتفكروا في خلق فرص عمل للإرتريين في بلدكم  
إرتريا، نحن لانطلب منكم ان تتيحوا فرص عمل في إرتريا ،ولكن اذا افترضنا

حدوث ذلك، لماذا تخصصوا مثل هذا المبلغ الكبير في غير مكانه في الحدود السودانية وتحديدا في الجهة الشرقية حيث تتواجد معسكرات الاستقبال ، تم تخصيص 170 مليون يورو لتسيير عمل منظمات الامم المتحدة فيها والتي قامت بفتح مكاتبها لإستقبال الشباب في تلك المعسكرات . لا اعتقد ان هذه الاعمال يمكن ان تؤثر علينا او تقلقنا كما يعتقدون هم , فهم يقولون اذا اردت ان تؤثر على إرتريا وتضعفها يجب ان تستهدف شعبها وتشتته.

ان هذا السلوك قد يكون انعكاس للتحديات والأزمات الإقتصادية القائمة في دول اوروبا وامريكا وكندا والتي يحاولون التغطية عليها بإثارة مشكلة الهجرة ،فالتركيز الموجود على هذه المنطقة وخاصة إرتريا خلال الخمس والعشرين عاماً الماضية يعد بمثابة قصة طويلة جداً ويمكن ان تكتب عنها العديد من الكتب وهناك الأعيب عديدة في هذا الموضوع ,كيف تصاغ هذه الأعيب عبر أجهزة الموبايل ,الثرثرة مع الاسر ,جعل الامهات يدفعن أبنائهن الى الضياع وغيرها من الحملات التي تنفذ ,حتى يصبح هؤلاء الأبناء ضحية للتهريب عبر الحدود وحتى الموت غرقاً في البحر. هذا الامر لم يات عن طريق الصدفة او بشكل تلقائي وانما هو نتاج تخطيط منظم من قبل وكالات الإستخبارات الكبيرة في اوروبا وامريكا والتي تعمل فيه من خلال تخصيص مبالغ طائلة.

اما الموضوع المتعلق بكيفية التصدي لهذه المؤامرات فهو امر آخر ، ولايسعني إلا ان اقول بان كل من يعتقد بأن هذا الوطن يمكن التأثير عليه و إضعافه بهذه الأساليب وغيرها فهو مخطئي ويجب ان يكف عن ذلك، لكن هذا لايعني بأننا نقلل من حجم هذه المؤامرات او نستخف بها ، بل سنبدل كل الجهود الممكنة للتصدي لها . هناك امهات يعطين اطفالهن الصغار حبوب للتنويم ليعبرن بهم الحدود ومن ثم الهجرة الى اوروبا، وهناك الآلاف من الاطفال في اوروبا يعيشون بلا عائل ويقال عنهم بانهم قد ضاعوا، كيف يمكننا استيعاب هكذا اوضاع ، هل توجد إنسانية على هذه الشاكلة ، اي إنسانية تلك التي تسمح لهؤلاء بتفتيت الدول وإثارة النزاعات بينها ، ونهب ثرواتها وادخالها في دوامة من المظالم ، هذا في نظري ماهو الا إفلاس ذريع يمكن ان نقول اننا ضحية لهذه العقلية السياسية المريضة ،ولكنها سوف لا تضعفنا او تخر من عزيمتنا كما اننا سوف لن تقلل من شأنها وسيكون لدينا مهام نقوم بها ولن نتهاون في تنفيذها للحد من هذه المؤامرات , عموما سنتحدث عن هذه الموضوعات

عندما نتناول القضايا الإقليمية والدولية ، ولكن بشكل عام اذا اجرينا تقييم الأوضاع التي مررنا بها خلال الخمس والعشرين عاما نلاحظ انه لا توجد وسيلة لم تتبعها تلك الجهات لإضعافنا بما في ذلك ما يطلقون عليهم هم مصطلح " soft spot " اي اضعف الوسائل، فالرئيس الفرنسي هولاند الذي تحدث عن ان إرتريا ستفقد شعبها بسبب الهجرة ، اين هو من حقيقة الوضع حتى يتحدث كذلك ومن اوحى له بذلك ، وهل جاء الى إرتريا ورأي الوضع بام عينه ام كل مايقوله مجرد تكهنات خاصة به والتحركات الاخرى في هذا المجال بالذهاب الى اديس ابابا والسودان ومصر وغيرها من الدول اذا قلت لهم ما الذي يدفعكم للقلق والقيام بهذه التحركات المحمومة، فستعرف بان كل ذلك ناتج من خلل في تفكيرهم وهم لا يعرفون هذا الوطن جيداً، وحتى يعرفونه سيحتاجون الى وقت ، وربما يقضوا نحبهم ويرحلوا بعد إكمال مدتهم قبل ان يعرفوه. وهذا لا يقلقنا بالمرّة ، والمهم في الامر ان هذا السلوك هو تعبير عن حالة من الهستيريا يعاني منها هؤلاء ،انه شئ مثير للغرابة ان تضع خطط كهذه لتقتيت دولة صغيرة وتضعفها وتستهدف قدراتها ، واقول لهم ان القول بان النظام نظام جائر وان الناس جاءوا الى اوروبا هرباً من الظلم أو لوجود فرص اقتصادية أفضل ، هذا هراء قولوا ذلك للآخرين فقد سمعناكم اما نحن فنعلم الحقيقة جيداً ، ولا يقلقنا هذا الامر كثيراً في هذه المرحلة .

**فخامة الرئيس كنت قد قدمت شرحاً مسهباً حول توفير المباني السكنية ، من المعلوم ان هنالك مشكلة ذات صلة بالسكن الا وهي مشكلة إيجار المنازل والتي تزيد من أعباء وتكاليف المعيشة، هل هنالك برامج ملموسة خلال العام 2017م والاعوام التالية لحل هذه المشكلة بالنظر الى تأثيرها السلبي على حياة المواطن؟.**

بالفعل المعاناة التي تخلقها مشكلة إيجار المنازل على المواطن ليست بالامر الهين والسهل، وهي مشكلة اساسية، ولكنني الآن لا أود ان أتحدث بالعودة الى الوراء، فقد تحدثت عن البرامج الكبيرة الخاصة بحل هذه المشكلة والتي نفذت وفق خطط مدروسة واعدت لها مستلزمات جيدة كما هو الحال في مساكن إندا كوريا "بحي سميل " والتي تحتوي على مجاري الصرف الصحي وخطوط المياه، وممرات الدخول والخروج . ونستطيع ان نقول بان برنامج إسكان بمواصفات جيدة قد تم تنفيذه في إندا كوريا وحتى مصوع ايضاً بعد إجراء بحث عميق، ولحل مشكلة السكن

قمنا بمحاولات عديدة لزيادة وتيرة هذه البرامج من خلال تجهيز المواد المطلوبة كالأسمنت والسيخ وغيرها من مواد البناء، كما في مشروع بناء شركة موسى علي في ضواحي مصوع، وكذا منطقة ماي حوظا إلا أن هذه المشروعات لاتزال موجودة حتى الآن ولم ينته العمل فيها، ومن اجل الإنتقال الى التكنولوجيا الحديثة في مجال البناء شرعنا في تنفيذ مايعرف بمشروع بناء "بريكاتس" حول ضواحي العاصمة أسمرأ الذي لم يكتمل بعد، كل هذه المشروعات هي محاولات لحل هذه المشكلة. وإذا كنا نتحدث عن حل مشكلة السكن في اسمرأ خلال العام 2017م، بإعتبار ان هذه المشكلة توجد بشكل أكبر في العاصمة وغيرها من المدن الكبيرة، فان الشركات التي كانت تعمل في هذه المشروعات اوقفت كل برامجها التي كانت تنفذها في المناطق الأخرى وتم ترتيبها وتنظيمها مجدداً في اربع شركات من اجل تفعيلها، وهذه الشركات شرعت في إكمال عملية البناء في مشروع إسكان ماي حوظا والذي يحتوي على 400 وحدة سكنية، وبعد الإنتهاء من هذه المهمة إنتقلت هذه الشركات الى تنفيذ مشروع بناء " بريكتاس"، هذه الشركات وخلال العام 2016م لم تتمكن من إنجاز مهامها كما ينبغي، فقد واجهتها العديد من التحديات التي حالت دون إكمالها لعملية البناء في المشاريع التي بدأتها.

والان ومنذ بداية 2017م هنالك برنامج لكي تسرع هذه الشركات في إكمال هذا المشروعات حيث سيتم الدفع في هذا الإتجاه وسنرى النتائج مع الأيام وإمكانيتها في حل مشكلة السكن. وفي إعتقادي ان هذه المشروعات ستساهم بقدر ضئيل في حل هذه المشكلة، فالمشكلة الكبيرة بأسمرأ وضواحيها في هذا الوقت هي مشكلة البنى التحتية التي لم تتطور كما ينبغي كمشكلة مجاري الصرف الصحي والقنوات التي تعبر من خلالها السيول والنفايات وغيرها، حيث ان كل الضغط حتى الآن واقع على البنى التحتية التي كانت موجودة من قبل، على سبيل المثال توزيع المياه يتم عبر الأنابيب القديمة التي صدأت واغلق بعضها كما تعرض البعض الآخر للتلف ولانزال نفتقد الى انابيب المياه الحديثة، فاذا أردنا ان ندخل خطوط الكهرباء بشكل حديث مع الطلبات الجديدة ينبغي ان نعد مسبقاً البنى التحتية الاساسية المطلوبة لذلك مع كل برنامج بناء، اذا استثنينا بعض المباني داخل العاصمة اسمرأ، فإن معظم المباني في اطراف أسمرأ غير مبنية بالموصفات المطلوبة، وتفتقر الى البنى التحتية الأساسية، وهنالك برامج معدة للمناطق المنبسطة الكائنة في ضواحي العاصمة على بعد 7-10

كيلومترا لجعلها امتداد للعاصمة اسمرا حيث وضعت الخطط السكنية لها ، وكذلك البنى التحتية التي تتطلبها كالطرق ومجاري الصرف الصحي وانايبب المياه وخطوط الكهرباء ، ولكن كل ذلك في اعتقادي يمكن ان نقول في النهاية المحك يعود الى قدرتنا على تنفيذ هذه الرغبات ، كم من المباني التي نستطيع ان نبنيها ؟ .

في الاعوام الماضية كان هنالك اناس بينهم من يقول أنا نرغب في بناء منزلي بنفسي ، لكن هذا الامر يجبر المرء للدخول في مضاربات لاحصر لها لتوفير مواد البناء ، وليبني في نهاية الامر منزلا يشبع رغبته هو فقط بلا تخطيط وبلا مواصفات حديثة ، ودون ان يضع في الإعتبار مجاري الصرف الصحي ولا خطوط المياه والطرق وغيرها ، وحتى لا تقودنا هذه الأوضاع الى مشكلات يصعب حلها ، صدر قرار بايقاف مثل هذه الأعمال ، ولكن في هذا العام الجديد دعونا نكمل في البدء مشروع بناء " بريكتاس " ونقيم قدراتنا من خلال هذا المشروع .

أنا لا أريد ان أعطي آمال غير واقعية، يمكن ان تقول سنفعل كذا وكذا ولكن الافضل ان نتحدث من خلال معرفة ما نستطيع تنفيذه بالفعل . طموحاتنا كبيرة في العام 2017م لاسيما في مجال تأهيل الشباب وزيادة القدرات الناشطة في مجال البناء وتجهيز الآليات والمعدات والمواد المطلوبة للبناء كالرمل والاسمنت والسيخ وغيره وكذا الابواب والنوافذ وغيرها ، حيث لا توجد لدينا مشكلة في هذا المجال، لكن الهم في الأمر هو كيفية تنفيذ هذه المشروعات كما ينبغي . عموما لا اريد التحدث كثيراً في هذا الموضوع حتى لأعطي آمال عراض ، والافضل التحدث عندما يرى الناس الإنجازات أمام اعينهم بعد إكتمالها . الحديث عن البرامج دون التأكد من قدرتك على تنفيذها ثقيل على النفس حتى ولو كان ناتجاً عن حسن نية. فمن اولى اولوياتنا هو ايجاد الحلول للمشكلات الأساسية خاصة لموظفي الحكومة الذين يعانون من مشكلة السكن بالمقارنة مع الراتب الشهري الذي لايلبي حاجاتهم ، والذين يضطرون لإيجار المنازل والدخول في مضاربات مع زيادة الاسعار في الاسواق، يمكننا التحدث عن حل مشكلاتهم بشكل جزئي ، اما حلها بشكل كامل فيحتاج الى ترميم وتجهيز البنى التحتية ، ليس في اسمرا وحدها ، وانما ايضاً في المدن الاخرى من خلال ادخال برامج الصيانة .

عموماً يفضل الحديث بعد رؤية وتيرة هذه البرامج ومن ثم القول هذا العام سنحل مشكلة السكن لكذا عدد من الأسر وفي العام القادم لعدد آخر وهكذا فالعام 2017 في اعتقادي هو عام تجربة.

لننتقل فخامة الرئيس الى المجال السياسي، ظل يردد بان من اهم البرامج الكبيرة في العام 2017م هو تقوية الجبهة الشعبية ، فضلاً عن زيادة تاثير الشباب ، هل هنالك برامج بهذا الخصوص؟، وكما اوضحت في العام الماضي بأن صياغة الدستور يسير على قدم وساق، ماهي البرامج الموضوعة للتنفيذ في المدى القصير ؟

عند التعامل مع هذه المصطلحات ، يجب ان نفهمها كما ينبغي انا لا اطلق عليه دستور وانما نظام حكومي ، والنظام الحكومي هو الذي يقودك لأهداف الدولة التي تريد تحقيقها، وسيتطلب منك ذلك التأطير اللازم بإعتباره ضرورة أساسية ، ففي السنوات الخمس والعشرين الماضية يمكننا ان نتساءل أين ؟من أين؟ والى أين؟، في اي نقطة نحن والى اين نود الذهاب . يجب ان نعد خطة توضح كل ذلك ، لا اود ان اقول بان التطور السياسي الوطني لهذه الدولة قد تم إعاقته، هنالك معوقات وعدائيات كثيرة لاحصر لها قد تعرضنا لها، والتي استهدفت وجود الوطن واستمراريته، وقد اكتسبنا تجارب عديدة من خلالها ، ولذا عندما نقول من اين انطلقنا نهدف من الإجابة على ذلك الى تقييم مسيرتنا خلال الخمس والعشرين عاما الماضية . فقد اعدت وثيقة بخصوص ذلك، ونستطيع ان نقول بأننا واجهنا كذا من العدائيات والتحديات التي تجاوزناها، لكن يجب ان نعرف الى أين نحن ذاهبون ، فقد اعدنا خارطة طريق تبدأ من العام 2017م والتي تبين لنا الى اين سنتجه.

نظام الحكومة وهيكلها ومحتواه وتفصيله وبنوده لم يعد امراً سهلاً ،ولكن الاله هنا هو ان من يجب ان يقود ويرعى العملية السياسية في البلاد هو الجبهة الشعبية، فخلال الخمس والعشرين عاماً الماضية ،كانت الجبهة الشعبية هي المستهدفة ضمن العدائيات التي كانت تستهدف الوطن، وعليه فإن خارطة الطريق المعدة هي التي سترعى وتقود هذه العملية ، ولكن كيف سيتم العمل بها، بما في ذلك الحديث عن المسائل السياسية وتقييم البرامج التنموية والأمن والسلامة والقضايا الخارجية ... الخ والتي تعطي للمسيرة صورتها ووضعها النهائي، كل هذه المسائل تم صياغتها في خارطة الطريق، وكتقييم مسيرتنا خلال الخمس والعشرين عاماً من الاستقلال ،وما

نتوقعه من مستجدات ليس في اوضاعنا الداخلية، وإنما ايضا في محيطنا وعالمنا الذي نعيش فيه وكيف سنتعامل مع هذه التطورات ، وكيف نستفيد من التجارب التي اكتسبناها خلال هذه الفترة، وكيف سيكون برمجة وتنفيذ هذه البرامج؟ وضرورة ان تكون هنالك مشاركة واسعة في النقاش حول كيفية تنفيذها , كل هذه النقاط معدة بشكل جيد في الخارطة للعام 2017 والاعوام التي تليه .

لقد قسمت الخارطة الى اربعة اقاليم او جبهات للتصدي وفقاً للترتيبات الإقتصادية السلامة والامن وغيرها من العوامل ،ومع الوضع في الإعتبار لمشكلة الحدود التي لم تحسم بعد وكذلك العدائيات التي لم تنته، فلكي نعمل على انجاح برامج تقدمنا الإقتصادي مع التصدي لكل العدائيات وتجاوز التحديات ، لدينا اربع جبهات او اقاليم تضع في الإعتبار الاقاليم التنموية الثلاث والمناطق العسكرية الثلاث بالإضافة الى الخارج، وعليه ستكون اقاليم التصدي على النحو الآتي : الجبهة الشرقية نعني بذلك عصب و حدودها حتى الجبهة الوسطي والتي تضم اثنين من الأقاليم هما شمال البحر الاحمر وجنوب الأحمر بما تحويه من فروع الوزارات والامن والشرطة والإتحادات ومؤسسات الجبهة، هذه الجبهات تضع في الإعتبار الموضوعات الأنية والمستقبلية، كما هي جبهات تصدي سياسي تسير على خطى خارطة الطريق .

الجبهة الثانية هي الجبهة الوسطى التي تضم الإقليم الأوسط والجنوبي وأجزاء من إقليم عنسبا بما فيها من مؤسسات الحكومة والجبهة من شرطة وأمن وفروع وزارات وادارات وغيرها .الجبهة الثالثة هي الجبهة الغربية والتي تضم القاش - بركة واجزاء من إقليم عنسبا بما فيها من مؤسسات الحكومة والجبهة من شرطة وأمن وفروع وزارات وادارات وغيرها .

الجبهة الرابعة هي الجبهة الخارجية وهذه تضم المناطق التي يتواجد فيها الإرثيون سواء في امريكا واوروبا والشرق الأوسط وافريقيا وهي لاتختلف عن الجبهات الثلاث الاخرى من حيث طبيعة التنظيم والعمل، فإذا عدنا قليلاً للنظر الى تاريخنا نجد ان هذا القطاع يحتاج الى تأطير واسع حتى يساهم بالدور المناط به كالهيات الدينية والإتحادات الوطنية والجمعيات وكل الهيات التي يشترك فيها إرثيون بالخارج ,وقد تم تكوين هيئة عليا تقوم بمهمة التنسيق بين هذه الجبهات خلال العام 2017م تدار بشكل مركزي من قبل المكتب المركزي للجبهة الشعبية، وهذه الهيئة العليا بها اعضاء، كما ان اي جبهة من الجبهات الأربع بها هيئة للتنسيق من

الأعضاء الدائمين فيها، وبما انه لاتستطيع ان تضع برامج او تقوم بأي أنشطة سياسية او حملات تعبوية فاعلة بدون القيام بهذا التأطير فاننا للعام 2017م ومايليه من اعوام اعدنا خارطة طريق ترد على الأسئلة " اين؟ ومن اين؟ والى أين؟" تتضمن النظم التي تحكم عمل الحكومة، على ان تقود الجبهة الشعبية العملية السياسية برمتها، إذن خارطة الطريق واضحة المعالم في محتواها وطريقة تنفيذها وحتى نضمن المشاركة الفاعلة والواسعة من الجميع تم الاعداد والتهيئة لحملات توعية سياسية في كل الجبهات تضمن إتاحة فرص المشاركة الفاعلة لكل الهيئات الموجود فيها. وعليه نستطيع ان نقول باننا في العام 2017م بدانا في إغلاق مسيرة الخمس والعشرين عاما الماضية والانتقال الى مرحلة جديدة.

ان تقييم الخمس والعشرين عاماً الماضية يعتبر بالنسبة لنا مدرسة نستقي منها الدروس والعبر، فقد كانت بالنسبة لنا تجربة حصلنا منها على العديد من الخبرات التي لم نكن نعرفها من قبل، ومن اجل ان ننطلق الى الامام وتتقوى العملية السياسية في هذا الوطن بشكل اكبر تم إعداد هذه الخارطة، وانا لايساورني ادنى شك بأنها ستسير بوتيرة جيدة خلال العام 2017م . ومع مرور الوقت يمكن دعم خارطة الطريق بأفكار جديدة على ضوء المشاركة الواسعة من اجل تحسينها وضمان جودتها، فقد بدأنا في تنفيذها بعد ان اجمعنا على أهميتها ،وسيتم الإعلان عن تفاصيلها وطريقة تطبيقها على ارض الواقع في الشهور القادمة. وبما ان البرامج كبيرة فلا بد من الإهتمام بتنظيمها وتاثيرها كما ينبغي حتى يتم التأكد من فعاليتها وجودتها فالسؤال عن اين كنا واين نذهب وماذا واجهنا في مسيرتنا ،وكيف تعاملنا مع تلك التطورات، وماذا نتوقع ان يحدث في المستقبل... الخ كل ذلك دليل على الوعي، والوعي الذي ظل الشعب يناضل من اجل ترسيخه هو جزء مهم من حجر الاساس، الذي ارسنه و ظلت تعمل الجبهة الشعبية لتحقيقه "وعي -تنظيم - تسليح"، وسندفع في اتجاه ادخال ذلك في العملية السياسية وسنتحدث عنه لاحقاً حسب التطورات.



شهد عام 2016م تطورات تشير إلى فشل مؤامرة عزل ارتريا دبلوماسيا، إلى أي مدى يمكن ترجمة هذه التطورات الإيجابية، لتعزيز العلاقات الاقتصادية والإستثمارات؟

إذا عدنا قليلا إلى الخلف، هناك تساؤل يمكن طرحه، لما ذا هذا العداء الدبلوماسي على مدار الـ 25 عاما؟ ، هذا لأننا لم يتم اختيارنا كخدم في هذه المنطقة. وقد حصلنا على استقلالنا في مرحلة انتهت فيها الحرب الباردة وبدأت أجواء نظام عالمي جديد. ومن المهم عند قراءتنا لتطورات الأعوام الـ 25 كيف ننظر إلى تأثير تلك التحولات التي جرت في العالم ككل ، وفي اقليمنا بشكل خاص على أوضاعنا؟. فهناك قوى رأت أنها خرجت منتصرة بنهاية الحرب الباردة، وما جرى من مساع لفرض عالم ذات قطب واحد. وهذا ما يتطلب قراءة حذرة ومتأنية لأحداث الفترة. ولا يمكن معرفة أسباب هذه الحرب الدبلوماسية دون قراءة هذه التطورات. فكما هي نظرة واشنطن والقوى العالمية التي ترى أنها خرجت منتصرة من الحرب الباردة، تنطلق من قولهم بأن العالم ملكنا وحدنا، وفي أقل تقدير وعلى مدار 50 عاما سيكون تحت سيطرتنا بشكل كامل، وسوف نكون أوصياء على ثروات العالم، وليست هناك قوة منافسة لنا على الإطلاق. وبالتالي تم اختيار وكلاء في كل اقليم. ونحن لا يمكننا أن نختار كوكلاء، وبالتالي لم نكن ضمن من وقع عليهم الإختيار. لذا كان النظام الذي تم اختياره لتحمل هذه المهمة هو النظام الإثيوبي. وهذا الواقع له عمقه التاريخي، سواء في عهد هيلي سلاسي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم نظام الدرغ في مرحلة الحرب الباردة. لأن هناك صورة نمطية ثابتة لمكانة إرتريا لدى القوى الكبرى. تم الإستقلال وانتهت الحرب الباردة. في تلك المرحلة كانت شعوب المنطقة تتأهب في ظل تلك الأجواء الإيجابية للإنتلاق نحو تعزيز الشراكة الإقتصادية بينها، وفتح آفاق من الفرص الجديدة. إلا أن الأفكار الوافدة من الخارج كانت مخالفة لهذا التوجه تماما. بدعوى أن هذه المنطقة منطقة تأثير، ولما لها من صلاة وثيقة بالشرق الأوسط، وما تحتضنه من ثروات هائلة، ينبغي أن تدار عبر وكلاء يمكنهم تنفيذ الأجندة التي يضعونها هم. هذه النظرة هي لب المشكلة. أما كيف دخل نظام وياني وقَبِل أن يكون أحد الوكلاء. هذه قضية لها أسبابها ودوافعها. لكن في هذا السياق نحن نتأثر بهذا الواقع، حيث أن المخطط الذي وضعتة القوى الكبرى لتنفيذ أجندتها في المنطقة خلق اشكالات لا حصر لها في المنطقة على مدار الاعوام الـ 25 الماضية. فإثيوبيا تعتبر دولة اختيرت لتكون ملحقة بكينيا كدولة محورية في المنطقة، وتعمل نيابة عن القوى الكبرى لتثبيت هيمنة القطب الواحد في العالم.

وبالتالي فإن اي تعاون أو تحالف يتصدى لهذا التوجه غير مرغوب فيه. ولا مكان إلا لمن يؤدي فروض الطاعة المطلقة.

لذا يقولون لا بد من تأديب إرتريا، لأنها لم تكن تطيع للأوامر وتقبل بتلك الأجندة، وكانت هذه سياسة تم إعدادها بشكل متكامل، ومن ثم رأينا تطبيقها عمليا على مدار الأعوام الـ 25 الماضية. هذه السياسة التاديبية ترمي إلى وضع البلاد في حالة من القلق والاضطراب بشكل دائم، ليس في المجال الدبلوماسي وحسب، بل رأينا سياسة العداء حتى في المجال السياسي، والإقتصادي والعسكري. حيث تمت إثارة قضايا حدود لم تكن معروفة من قبل. ففي بداية انطلاقنا ظهرت قضية حنيش، قضية لم يحدث وان أثرت في فترة احتلال اثيوبيا لإرتريا. وليس هناك أي تفسير لذلك إلا كونه تطبيقا لمخطط إدخال إرتريا في أجواء من عدم الإستقرار. مرت تلك الجولة بعد ان توصلنا إلى حل، رغم أن الترافع والدفعات في تلك القضية كانت شائكة ومعقدة للغاية. بعدها مباشرة ظهرت قضية بادمي، كيف حدث هذا؟ وهل المشكلة كانت تستحق المواجهة بين الشعبين الإثيوبي والإرتري، وهل كانت مشكلة حدودية من الأصل؟ لم يكن هناك شئ من هذا أو ذاك. وإنما جاءت في سياق سياسة خلق الأزمات ومن ثم إدارتها. بما يمكن من خدمة الأجندة الخفية. والفائدة الأهم التي حققوها هم هو خلق الإشكالات بين الشعب الإرتري والإثيوبي. ما منحهم فرصة لإدارة المشاكل وتنفيذ الأجندة الخاصة بهم. وبما أن نظام وياني كان داخل اللعبة لم يكن معنيا بالأذى. أما إرتريا فكانت الهدف لكل تلك التحركات. تواصلت قضية بادمي حتى وصلت الى التحكيم، لم يقتنعوا بالتحكيم، لأن تنفيذ قرار المحكمة كان سيؤدي الى الإستقرار، وهذا يتعارض مع أهدافهم في نشر الفوضى والقلق. لذا فمن المهم عدم تنفيذ هذا القرار تحت مختلف الذرائع. بعدها إثيرت المشاكل مع جيبوتي، كيف ظهرت قضية حدود بين البلدين، وهل كانت من قبل؟ كل هذه القضايا المثارة لم تروي غليلهم. فجاء الحظر الجائر. تحت دعاوى مفادها أننا دولة مشاغبة في المنطقة، ونعمل مع الشباب ومع الإرهاب، ما أدى الى صدور الحظر من مجلس الأمن، في عام 2009 .

أما فيما يخص الضغوط الإقتصادية، فحدث ولا حرج، تدخلوا حتى لإعاقة تحويلات الإرتريين في المهجر الى وطنهم، وإلتزامهم بدفع 2% لوطنهم، بهدف تعطيل النمو الإقتصادي في إرتريا. بالإضافة إلى البرامج التي لا حصر لها والتي تنفذ عبر شركاء، من أجل إفراغ إرتريا من أبنائها. فكل هذه الخطط العدوانية تنطلق من هذه الأجندة. مثلا ما جرى في عام 2016م من القيام بحملات لا حصر لها تحت دعاوى حقوق الإنسان. فأطلقوا على الخدمة الوطنية استعباداً أو سخرة، ونعتوا

سياسة البلد بأنها ديكتاتورية وغير ديمقراطية. وإثارة حقوق بشكل يؤمن إدانة إرتريا. وجرت الإستعدادات حتى في جنيف. ومنها وصل الأمر إلى نيويورك. وبما أنهم لم يقنعوا بقرار الحظر في 2009 تسابقوا للقيام بهذه الحملة الجديدة في عام 2016م لتقوية الجهود المبذولة ضمن سياسة العزل والشيطنة التي تمارس ضد إرتريا، للوصول الى مضاعفة الحظر وتشديده. وهكذا فإن التمعن في تسلسل تلك الأحداث يمكنه إدراك مدى وشكل العداء الذي واجهته خلال الـ 25 عاما.

لكن هل هذه السياسة موجهة إلى إرتريا وحسب؟ ليس كذلك، بل عانت دول كثيرة من هذه السياسة في هذه المرحلة بدءا من أفغانستان، مرورا بليبيا، والصومال، واليمن. وكل ما نراه من أحداث في الكثير من الدول. كل هذه الأحداث ماهي إلا تفاصيل لمشروع واحد. فكل العداء الذي نفذ في الجانب السياسي والدبلوماسي، وسياسة شيطنة إرتريا، والحرب النفسية والعسكرية، كان في اطار سياسة الهيمنة. لكن هل كانت هذه السياسة فاعلة؟ ، إذ أن كل ما نشاهده اليوم من اضطرابات ما هو الا نتاجا لتلك السياسة الخاطئة، والتي قامت على مبدأ الهيمنة، والعمل على الإنفراد بحكم العالم والسيطرة عليه.

وهذه السياسة لم تكن ناجعة على الإطلاق. إذ استدعى التحرك لتنفيذ هذه السياسة، العمل على احتواء الدول المعارضة لهذه السياسة. بالطبع لم تحقق تلك السياسة أي نجاح، سواء في الجانب الإقتصادي أو العسكري، وكذلك جوانبه السياسية والدبلوماسية والأمنية. والغريب في الأمر أن الدول التي أختيرت لتكون دول محورية قادرة على خدمة الأجندة في المنطقة، والسياسات التي وضعت لهذا الغرض دخلت غرف الإنعاش. وهذا ما يؤكد مدى فشل سياسة الهيمنة. وبالتالي فإن كل المؤامرات قد تساقطت بشكل كبير. لم نكن نرغب في المواجهة، لكننا نعمل وفق سياسة نتبعها للرد على ما يفرض علينا من تحدي، حماية لمكتسباتنا وتأمين مصالحنا، بموازاة السياسات التي تحاول ان تفرض علينا من الخارج. لأن الدفاع عن النفس حق مشروع لكل انسان. وقد دُفعنا في الأعوام الـ 25 الماضية دفعا إلى مواجهة الأجواء التي صنعوها لتضييع الوقت واهدار مقدرات الشعوب وفرص نهوضها. فما الذي جنته المنطقة من سياساتهم، سواء القرن الإفريقي أو افريقيا أو الشرق الأوسط. مرت المنطقة بمصاعب لا حصر لها. لكن ما ذا عن المستقبل. ربما يبحثون عن خطط اخرى في ملفات مخططاتهم الفاشلة، وهذا ما ينبغي أن ينظر اليه في حينه. إذ أن سياساتهم على مدار الأعوام الماضية، كانت فاشلة بكل المعايير الموضوعية.

## ما ذا عن فرص تطوير الإستثمار؟

هناك عدة عوامل للإستثمار، إذ كان ينظر الى هذا النشاط بإعتباره جزءا مستهدفا ضمن الإستهداف العام للإقتصاد، فكل المنظمات الدولية، البنك الدولي وغيره من منظمات الأمم المتحدة التي كان ينبغي أن تتعاون معنا في تنفيذ المشاريع التنموية، لم تتمكن من تنفيذ أي شيء، بل كانت هناك معوقات كبيرة في هذا الإتجاه. أن برامجنا في الإعتماد على الذات بشكل كلي، كانت من أجل مواجهة تلك التحديات، قناعة منا بعدم امكانية مواصلة المسيرة اعتمادا على الدعم الخارجي. لأن إعادة بناء وطن مدمر، وانعاش اقتصاده يتطلب الكثير من الإمكانيات. ويمكننا القول بأن الأعداء لم يتركوا أي وسيلة لإعاقة نمونا إلا واتبعوها. والأسوأ من كل ذلك هو الحرب النفسية التي تمارس على المستثمرين، وتصوير ارتريا على أنها جحيم لا يطاق. حتى لمن يريد أن يقوم بإستثمار بسيط ناهيك عن الإستثمارات الضخمة. فكل من يريد أن يعرف عن إرتريا، يضعون أمامه صورة نمطية واحدة. ضمن تشويه صورة إرتريا وشيطنتها.

وإذا ما نظرنا إلى مساعي تجميل صورة تلك الدول التي رضيت بأداء دور الخادم في المنطقة خلال الأعوام الماضية، وما قدم لها من دعم كبير، يساعدنا على تقييم إزدواجية التعامل مع الطرفين. لكن إذا تحدثنا عن فرص الإستثمار التي أتيحت في العامين الماضيين، وإن كنا لا نريد ان نفاخر، وبالتالي فإننا سنرى إلى أين وصلت تلك الإستثمارات في العام 2017م، أما كيف حدث هذا، فإن التغييرات التي جرت في العالم أو المحيط، جعلت المستثمرين المتشككين، بدأوا يتساءلون لما ذا كل هذا العداء، كما ان الإستثمارات التي جرت بالدفع من قبل الدول صاحبة الأجندة لم تحقق اي نجاحات، وبالتالي أمكن إجراء مقارنات. كما لا يمكن التفكير بإعاقة الإستثمار بشكل كلي بسبب التدخلات الخارجية. بل عليك خلق أجواء وارساء ارضية صلبة للإستثمار، وتطوير البنى التحتية التي تسهل النشاط الإستثماري. وإن كان بإمكانك إصدارا قوانين مشجعة للإستثمار، إلا أن المهم هي الأوضاع القائمة في البلد. فأوضاع المستقرة في ارتريا تجعل الإنسان يتساءل عن الفرق بين ما يسمعه وبين ما يراه. لأن حملات الدعاية في مختلف الإتجاهات عن ارتريا كلها سلبية، وليست هناك جهة حاولت اظهار الصورة الإيجابية لإرتريا. ونحن بدورنا لم نطالب تلميعنا من أحد، لأننا عملنا على خلق الأجواء المناسبة على أرض الواقع. إلا أن

المستثمرين الآن بدأوا يجرون مقارنات، ماهي العوامل المشجعة للإستثمار، الإستقرار، النظام، الخلو من الفساد، وغيرها من عوامل جذب الإستثمار. وليس من خلال العمل على تلميع الصورة، عبر وسائل الدعاية، أو التودد لهيئات وجمعيات الضغط واللوبيات المؤثرة هنا وهناك. سنعمل في المستقبل على اظهار المميزات الموجودة، وقد اتبعنا سياسة منح الفرصة للناس لكي يشاهدوا الواقع بأنفسهم، ولهم كامل الحرية في اتخاذ القرار. ولم نكن مستعدين للظهور عبر وسائل الدعاية الدولية لتلميع صورة بلادنا واطهارها بما فيها وما ليس فيها.

**ما الذي يمكن أن نتوقعه في عام 2017 في سياق التطورات الدبلوماسية التي أشرت اليها والرسائل التي بعثت بها الى مختلف رؤساء العالم بمناسبة العام الجديد حول رفع الحظر وانهاء احتلال الأراضي السيادية لإرتريا؟**

إن أكبر الحملات الدعائية التي جرت في عام 2016 ، وفق الأجندة التي وضعوها، كانت تحت دعاوى حقوق الإنسان للتغطية على الأوضاع القائمة. وإن تواصلنا مع مختلف رؤساء العالم، يتم دون أن ننسى الجوانب السالبة للأجندة، وليس ل طرح قضايا خاصة بنا وحسب، من أجل دعمنا في رفع الحظر أو حل قضايا الحدود، بل يتم عرضه ضمن مجمل الأحداث المحيطة، فالحظر ليس قضية خاصة بنا، بل هناك ضحايا كثر في المنطقة، من دول وشعوب المنطقة. فالشعب الإثيوبي نفسه كان ضحية هذه السياسات، كذلك الشعب الصومالي الذي عانى وذاق ويلات المآسي على مدار الـ 25 عاما، وكذلك الإشكالات التي حدثت في السودان، في الأعوام الماضية، حيث لم ينقسم الشعب السوداني إلى دولتين وحسب، بل تم إدخاله في مصاعب واضطرابات متواصلة. لذا فإن ما تشهده بلادنا يعتبر جزء من هذه الإشكالات المنتشرة في المنطقة. كذلك ما نشهده في ليبيا و مصر، وفي محيط البحر الأحمر وفي غيرها من المناطق، لا بد من حل كل تلك الإشكالات. وبالتالي فإن ما نتحدث عنه من قضايا الحدود ينظر اليها ضمن كل الإشكالات القائمة. إذ من المهم أن يكون للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن أو الأعضاء المؤقتين، وكل الدول رأي في أي مناسبة أو محفل، لرفض هذا الظلم، لأنه يمثل انتهاكا صارخا لسيادة القانون، ولا بد من حله أولا، لأن الإشكالات الأخرى تحل تلقائيا. ومن المهم وجود رسائل للتذكير بين كل فترة واخرى. لأن من أهداف سياسة الهيمنة طمس ذاكرة الناس.

إن إثارة قضية حقوق الإنسان ليس هو الهدف في ذاته، بل الهدف هو تشويه صورة إرتريا، وأن تصبح رهينة لمشاكلها. عبر البحث عن أي أسباب لتعزيز الدعاوى القديمة التي لم تحقق أهدافهم المنشودة. و إذا ما أردنا ألتحدث عن دور قادة الدول في قضايا العالم الحالية، في البدء لا بد من ازالة نظام الغاب الذي يحكم العالم، حتى يعيش الناس في أجواء من السلام والإستقرار. وبدلا من الحديث عن قضايانا الخاصة، لا بد من ان يساهم المجتمع الدولي في القضايا الكبيرة التي تؤثر في المنطقة وفي العالم.

**عندما نتحدث عن قضايا الإقليم وننظر الى الوضع في اثيوبيا، حيث تصاعدت الإحتجاجات هناك في عام 2016م إلا أن نظام وياني أعلن حالة الطوارئ وحاول تهدئة الأوضاع، لكن هل استقرت الأوضاع بالفعل؟ وإلى أين تتجه ؟ لاسيما وأن اثيوبيا في الكثير من الأحداث التي تقع هناك، دأبت على تشويه صورة إرتريا وشيطنتها؟.**

إذا نظرنا الى الإحتجاجات التي تفجرت في إثيوبيا مؤخرا، فإن مهندسي هذه الإضطرابات في الأساس هم مهندسو سياسة الهيمنة، كما هو مثبت في التاريخ، ويعتبر أساس لهذه المشاكل. ولأنه من المهم معرفة الأوضاع بعمق، فإن ما يتجلى اليوم هو مجرد أعراض لعملية الهدم التي تواصلت على مدار 25 عاما في اثيوبيا، بعيدا عن دعاوى أن ارتريا أو مصر هي التي خلقت هذه الأوضاع، والتي لا تنطلي على أحد. فإذا كان الجانب الأول من سياسات قوى الهيمنة في المنطقة، هو تأديب إرتريا وهذا ما تحدثنا عنه سابقا. فإن الجانب الآخر هو ما بذل من دعم لإثيوبيا حتى تصبح صالحة لتكون أداة لتنفيذ أجندتهم ملحقة بكينيا. ومن الأخطاء الكبيرة التي ارتكبوها، وهو أسلوب متبع من قبلهم في كل المناطق، سواء في العراق أو ليبيا، سياسة اللعب على التباينات والإختلافات بين من يعتبرون أدواتهم، وذلك حتى يمكن التحكم عليهم بسهولة. ففي عام 1994 / 1995م أقر دستور اثيوبيا الفدرالية الديمقراطية، وهذا الإسم يعتبر مجرد مساحيق تجميل، إلا أن مضمونه هو تمزيق الشعب الإثيوبي، وتقريقه، ومن ثم السيطرة عليه. وهي ذاتها عقدة قادة وياني وثقتهم بعدم القدرة على حكم اثيوبيا، باي شكل من الأشكال، سواء من حيث الإمكانيات الذاتية أو العددية، لذا لا بد من بث الفرقة والشقاق بين شعوبها حتى يمكن السيطرة عليهم، وهذه السياسة كانت مكشوفة ويصرحون بها جهاراً نهاراً. كان رأينا حينها أن هذه السياسة غير مجدية. إلا أن هذه الأجندة لم تكن خاصة بهم، بل

حصلوا على دعم وتأييد من القوى الخارجية، وحصلوا على اشادات لمواصلة المسيرة. وإظهارهم بأنهم سيصبحون نموذجاً ناجحاً لنظام الحكم . لكن كيف يمكن في دستور بلد واحد ادخال بنود تسمح لكل اقليم بتقرير مصيره حتى الانفصال، وذلك ما ثبت في المادة 39 من ذلك الدستور. يمكنني القول انني كنت من أوائل الذين اطلعوا على مسودة الدستور، وكان أول ما لفت نظري هل يمكن بناء وطن بهذا الشكل؟ فمهما يكن هناك من قوانين، إلا أن البلد ينبغي أن يتجه نحو التنمية. وهذا موضوع تحدثنا فيه كثيراً، لكننا لم نحقق شيئاً ولم نصل الى اتفاق، وكانت حجتهم أن لكل منا عالمه الخاص، وأنهم لايمكنهم حكم اثيوبيا إلا عبر هذا الأسلوب. وما يحدث اليوم من انقسام داخل اثيوبيا، صار شعب تقراي الضحية الأولى لهذه السياسات التي اتبعها النظام، حيث كان حصادهم الكراهية والرفض من قبل الشعوب الإثيوبية الأخرى، وهكذا اصبح شعب تقراي دون ان يدري ضحية زمرة نظام وياني. وكان هذا ثمرة طبيعية لسياسة النظام الذي حكم بأسمهم كأداة للقوى الخارجية. كذلك الشعوب الإثيوبية الأخرى هل حافظت على وحدتها؟ ، لأن السياسة التي اتبعت كانت في مظهرها الخارجي خادعة، أما مضمونها فكانت مشروع تقسيم للشعب الإثيوبي. وتجمع تنظيم (إهودق) يعتبر تجمع شكلي ليس أكثر. لذا فإن هذه السياسة هي اسلوب للتفرقة فقط. وما نراه اليوم من شرخ بين الشعوب الإثيوبية لم يحدث حتى في عهود الأنظمة السابقة، هل هذا الواقع صنعتته ارتريا أم حركته مصر...!!

الخطوة الثانية لزمرة وياني ومستخدميه هي السيطرة على مقدرات الشعب. ربما يتفاخر البعض بأن هناك مكاسب اقتصادية تحققت، وشهدت اثيوبيا تطورات واضحة، وتحقيق نمو اقتصادي. لكن الحقيقة هذا نظام لصوص، من منهم لديه حسابات بنكية وأين، وما هي المؤسسات الاقتصادية، وما هو رأس المال الذي تديره، وأين توضع تلك الأموال؟ لقد تم خلق اقتصاد خاص بزمرة النظام ومستخدميه، وتحت دعاوى الإنفتاح الاقتصادي والتجاري يتم نهب أموال الشعب الإثيوبي، والذي تواصل على مدار الأعوام الـ 25 الماضية. لكن اين الشعب الإثيوبي؟ لقد تم تمزيقه سياسياً، والسيطرة عليه اقتصادياً. وكان هذا الحراك الشعبي رداً طبيعياً على تلك الممارسات. وما استهدفته الجماهير من مؤسسات في حراكها العفوي يدل على ذلك. وما قام به النظام من قمع لتلك الإحتجاجات، وكما تعلمون إن القوة وحدها لا يمكن ان تنهي هذا الحراك، صحيح أعلنت حالة طوارئ، لكن القضية اكبر من ذلك، فقد ارعب هذا الحراك مستخدمي نظام وياني أكثر من زمرة

وياني نفسها. وقد أطلقوا عليه سونامي. وتم التحرك بسرعة وبشتى الوسائل للحد من آثار هذا المد الجارف. لكن النظام لم يكن مستعدا لإستخلاص العبر من هذه الاحداث، بل استمر في سلوكه، بتوزيع الاتهامات هنا وهناك، مرة صوب ارتريا ومرة باتجاه الآخرين.

فهذا الحراك ناهيك ان ينسب الى ارتريا أو مصر، هل يعرفون له قيادات محددة تحركه، من مختلف التنظيمات الإثيوبية المعارضة؟ ، لا يستطيعون اثبات ذلك. لم يكن لهذا الحراك أي موجه، بل هو حراك شعبي عفوي. وإن الإدعاءات التي كان يبثها النظام بشكل يومي، بأنه اعتقل اشخاص وأنهم قدموا من المنطقة او الدولة الفلانية، كل تلك الإدعاءات لم يتم اثباتها، وما تجلى لشعوب العالم مؤخرا، هو أن هذا الحراك هو حراك عفوي للشعب. وهو نتاج للسياسات التي اتبعها نظام وياني على مدار 25 عاما. كذلك سياسة التفرقة التي اتبعت في حق الشعب الصومالي، الذي يمتلك كل مقومات الوحدة. لأن هذه السياسة من صميم تفكير زمرة وياني وتفكير مستخدميه، وهذا ما أدى بالصومال أن تصل إلى ما وصلت اليه، وكان أكبر المساهمين في هذا الجرم هي زمرة وياني، لكن هل جرى التخلص من خطر جماعة الشباب؟ كلا لم يحدث شئ من هذا القبيل. وبما أن وجود الشباب يخدم أهدافهم وأجندتهم، استمروا على مدار الـ 25 عاما الماضية، وظلوا يهيئون فرص الإستمرار والبقاء لهذا التنظيم. خلافا لما يطلق من أحاديث جوفاء.

وقد عايشنا الأوضاع التي تواجهنا نتيجة زمرة وياني وسياسات مستخدميه، إلا أن المشكلة ليست محصورة عندنا، بل كل شعوب المنطقة كلها تواجه المصاعب والإضطرابات. وكان بإمكان شعوب المنطقة ان تعمل الكثير فيما يعود عليها بالنفع. وعندما تأسست الإيقاد كانت في الأساس لمواجهة الجفاف. لكننا عندما انطلقنا كنا نرى تحويل هذا التجمع الى تجمع للتنمية، فكانت الآمال كبيرة، لكن لم يكن لهذه الجهود والطموحات أن ترى النور، وهي بحق فرصة مهدرة. كيف حدث هذا؟ بسبب سياسة الهيمنة لمستخدمي زمرة وياني في المنطقة. لذا فإن هذا الحراك هو نتاج لسياسة زمرة وياني ومخططات القوى الكبرى التي تعمل الزمرة كاداة لتنفيذ اجندتها في المنطقة. أما الخطوات التي اتبعها النظام لإيقاف هذا الحراك، فلا تمثل إلا مجرد مسكنات، وليست علاجا ناجعا للمشكلة الاساسية والدمار الهائل الذي أصاب إثيوبيا. وإذا ما أريد لنا كسكان هذه المنطقة أن نعيش في أمن واستقرار، لا



بد من حل الإشكالات القائمة، وفي مقدمتها رفع الظلم الواقع على الشعب الإثيوبي نتيجة سياسات زمرة وياني وسياسات مستخدمية.

س / فخامة الرئيس ، كنت قد تحدثت في مقابلة سابقة عن التعاون بين ارتريا والتحالف العربي ضد الإرهاب الذي تقوده السعودية، ماهي التطورات في هذا الشأن ؟ وماهو مصيره في المستقبل المنظور ؟

ج / هذا سؤال جيد ، ولايمكن النظر الي هذا الموضوع خارج الاطار العام ، نحن نركز في سياستنا الخارجية علي العمل علي نشر السلام والاستقرار والتعاون والإحترام بين دول المنطقة . يجب علينا تقييم الأوضاع في منطقتنا خلال الخمسة والعشرين عاما الماضيه، يمكن تقسيم محيطنا الإقليمي الي اربع مناطق، هي البحر الأحمر والقرن الأفريقي وحوض النيل والخليج ، وكلنا يعرف الأوضاع التي تعيشها هذه المناطق حاليا بفعل سياسات الهيمنة والاستحواذ التي شهدتها خلال الاعوام الماضية . اذا اردنا بحق خلق مناخ ملائم للتعاون والاستقرار فلا بد من معالجة تلك التحديات التي تواجهنا من جذورها . اذا اردنا تتبع تطورات المنطقة خلال الاعوام الخمسة والعشرين الماضية نجد أن ،افغانستان كانت هي بداية النهاية للحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي السابق، وبروزحركة طالبان وإنعدام الاستقرار الذي سببه الاساسي عدم وجود تكافؤ في ميزان القوي العالمية والقطب الواحد .

خلال الاعوام الماضية برز فراغ في ميزان القوي ،بدأ في افغانستان وتأثيراته في المنطقة بالرغم من البعد الجغرافي ، يمكن القول أن أهم سبب لحالة الإضطرابات التي تعيشها المنطقة هو إنهيار العراق كدولة ،وتقسيمه الي كانتونات طائفية شيعية وسنية ،كيلا تلعب دورها في المنطقة بإعتباره ضمن من تملك اكبر إحتياطات النفط في العالم ، وكل ذلك بسبب التدخلات الخارجية . اذا تناولنا مصر نجد أنها كانت خارج مسرح الأحداث الاقليمية طيلة عهد مبارك ،بفعل التدخلات التي عملت علي ضمان عدم تبوأها لمكانها الطبيعي كقوة إقليمية ،مما أحدث فراغا هائلا في المنطقة ، كذلك الصومال والسودان . ثم جاء الربيع العربي الذي زاد من الفجوة ،حيث طالت الفوضى ليبيا وتونس .

يمكننا القول ان المنطقة الوحيدة التي يسودها إستقرار نسبي هي منطقة الخليج العربي مع عدم تجاهل الأوضاع الحالية في اليمن، والتي بدأت مع ثورات الربيع العربي . إن حالة عدم الإستقرار والاضطرابات التي تعيشها المنطقة سببها الأساسي العوامل الآنفة الذكر ،والفراغ الذي شهدته المنطقة والتدخلات الخارجية . الارهاب بمختلف اشكاله إبتداء من حركة طالبان وإنتهاء بداعش خلقت هذه الظروف ،ونعرف جيداً من صنعه، وتأثيراته طالت المنطقة برمتها ، ولا يجب ربط التطرف بالإسلام فقط ،فيمكن أن يكون لأي دين آخر ،فالتطرف وصانعيه يمكن أن يكون وسيلة لتحقيق سياسات الهيمنة التي تتبعها القوى الكبرى إبتداء من حركة القاعدة التي تم صنعها لضرب المعسكر السوفياتي ،وإنتهاء بهذه الحركات المنتشرة في افريقيا والدول العربية .

لمعالجة هذه التحديات وحتى قبل إندلاع ثورات الربيع العربي، كنا ننادي مراراً بضرورة خلق آلية لمواجهة ذلك ، كنا نقول لهم أنتم تملكون القوة والإمكانات للتحرك بإعتباركم قوى لها وزنها في المنطقة . كنا نبعث رسائل باستمرار للسعودية التي كان دورها محدوداً طيلة الأعوام الماضية حتي تولي الملك سلمان الحكم وبدأ في تنشيط هذه الاجندة ، وكذلك مصر بإعتبارهما اكبر قوتين في المنطقه ، كنا ندعو بإستمرار لخلق ارضية للتعاون والتنسيق لكي نلعب دورنا المنشود في المنطقة ،وهو من ركائز سياستنا الخارجية . إن الأمر لا ينحصر فقط في توقيع الإتفاقيات ،بل يجب النظر اليه من كافة جوانبه السياسية والأمنية والدبلوماسية والاقتصادية للوصول لرؤية مشتركة ، وهذا هو الإتفاق الذي توصلنا إليه في لقاءنا الأول مع الملك سلمان ،حيث توصلنا لتفاهم مشترك بشأنه . يمكن أن تكون هناك إختلاف في الرأي في مختلف القضايا ولكن في النهاية يمكن الوصول لرؤية مشتركة حول تحقيق الأمن والإستقرار للمنطقة ،لأن الهدف واحد والمصلحة مشتركة . هذا هو جوهر القضايا التي نتناولها بإستمرار مع مصر والسودان ودول الخليج ومختلف الدول العربية.

هذه هي حقيقة الاوضاع في المنطقة . ويجب ألا ننسى أن هناك بعض القوى العالمية التي تسعى لعرقلة مثل هكذا تنسيق وتعاون بين دول المنطقة ،وعملت علي ذلك طيلة الاعوام الماضية ، كما أن هناك بعض القوى الإقليمية التي تدور في فلکهم وتسعي الي الظهور كقوى إقليمية فاعلة تفرض الهيمنة والإستحواذ عبر تنفيذ

الأجندات الخارجية ، لذلك نسعى الى خلق فهم مشترك والوصول الى رؤية واضحة. نحن نؤمن بان تحقيق المصلحة المشتركة لا يتأتى إلا عبر تجاوز المصالح الفردية والآنية ، والعمل المشترك دون ممالأة طرف دون آخر حتى تتبوأ المنطقة موقعها الطبيعي في العالم .

س / بالانتقال الى القضايا العالمية فخامة الرئيس ، مخالفا لكافة التوقعات جاء دونالد ترامب رئيسا لأمريكا في الإنتخابات الأمريكية الأخيرة، هل يمكن لهذا أن يحدث تغييرا في السياسة الأمريكية ؟ وماهو تأثير خروج بريطانيا من عضوية الإتحاد الاوروبي وصعود اليمين المتطرف الى سدة الحكم في اوروبا على ارتريا ؟

ج/ يجب عدم التسرع في اطلاق الاحكام وردود الافعال الخاطئة ،جراء الحملات الاعلامية الهستيرية التي تروج لذلك، وان لانكون اسيري ذلك، واخذ الامور بروية وهدوء وعقلانية حتى لايؤثر في برامجنا. ان نتائج الانتخابات الامريكية الاخيرة هي في الواقع انعكاس للسياسات الخاطئة التي اتبعتها الادارات الامريكية المتعاقبة خلال الخمسة وعشرين عاما الماضية ، فبعد إنتهاء الحرب الباردة وتنامي ظاهرة القطب الواحد ، جاءت إدارة بيل كلينتون ، وبرأيي كانت هي أسوأ ادارة مرت على امريكا من جميع النواحي ، لأنها جاءت مع انهيار الاتحاد السوفياتي السابق ، الامر الذي أصابهم بالغرور وجعلهم يعتقدون أنهم اسياذ العالم ، فقد عملت تلك الادارة على اتباع سياسة فرق تسد من خلال تقسيم العالم، لضمان الهيمنة والاستحواذ في جميع المجالات العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية .

ففي الاقتصاد مثلا تحكم في العالم في تلك الفترة الاقتصاد الرأسمالي ،الذي تتحكم فيه وول ستريت ،مما أدى في النهاية الى الازمة الاقتصادية العالمية. كما سعت تلك الادارات الى تقسيم العالم وتأديب الدول وخاصة الدول الصغيرة والضعيفة عبر وكلاء لهم ، جرت تلك المحاولات في جميع انحاء العالم لإخضاع الدول ومحاولة إحتوائها . بدأت تلك المحاولات مع روسيا لاضعافها وشلها تماما حتى لاتنافسهم . جاء ذلك بنتائج عكسية أضرت كثيرا بالعلاقات الامريكية - الروسية . تلى ذلك محاولة احتواء الصين وربط اقتصادها بالاقتصاد الامريكي الرأسمالي من خلال التحكم فيه عبر البنوك والاستثمار، مما أدى الي شل الاقتصاد الامريكي، وتدمير القطاع الصناعي وخفض الانتاج ، وبالعكس ،فقد إستفادت الصين من ذلك ،وقامت بتطوير اقتصادها وتطوير التكنولوجيا والصناعة . نتيجة لذلك نجد اليوم ان امريكا

مديونة للصين بثلاثة ارباع المديونية العامة جراء هذه السياسات التي أتبعته طيلة الاعوام الماضية ،ولاسبيل الآن لردع الصين وارجاعها للوراء ومحاولة إحتوائها من جديد . وما يردد الآن من أقاويل حول تقوية الاقتصاد الأمريكي والنهوض بالاقتصاد من جديد وتوفير فرص العمل ليس واقعا بل هي تمنيات فقط . باءت كل تلك المحاولات بالفشل والقت بظلالها على العالم في مختلف المجالات وكانت نتيجته هذه الاوضاع التي نعيشها الآن خاصة في منطقة الشرق الأوسط .

اجمالا إن السياسات الخاطئة التي إتبعتها الادارات الامريكية المتعاقبة ،ومحاولة فرض سياسة القطب الواحد أثبتت عدم فاعليتها وجاءت بنتائج سلبية على مستوى العالم . يجب رؤية الامور اجمالا ، وماتتبعه الآن من الادارة الجديدة التي يقودها ترامب والتصريحات التي تطلقها لاتخرج من هذا الإطار وسنرى نتائجها مستقبلا . كان يجب عدم التفاجئ بهذه الاوضاع التي يعيشها العالم ،لأنها نتيجة طبيعية للسياسات التي أتبعته خلال العقود الماضية . لايجب الحديث عن الانتخابات الامريكية وما افرزته من نتائج والطرق التي جاء بها ترامب ، والتصريحات التي يطلقها ، والتغيير الذي زعم القيام به في امريكا ، لان ذلك مجرد هستيريا ، والامر برمته إفراز طبيعي للسياسات الهوجاء التي قامت بها امريكا ،والتي ادخلت العالم في حالة من الفوضى والإضطراب .

لايمكن الحديث عفوياً عن حدوث معجزه في السياسات التي تتبعتها الادارة الامريكية بقيادة ترامب ،والخطوات التي سيتبعتها ، بل يجب علينا قراءة الامور بطريقة عقلانية وهادئة ومتابعتها بعيداً عن التقديرات الخاطئة.

**س / فخامة الرئيس بعد ان قمت بشرح الأوضاع الاقليمية والدولية ، ماهي برامجنا المستقبلية والفرص المتاحة ؟**

ج / تحدثت سابقا عن خارطة الطريق التي ستتصدرها الجبهة الشعبية في كافة المجالات، يمكن أن تتأثر بالكثير من العوامل الخارجية والاقليمية والتي لا بد من تجاوزها عبر الترابط الداخلي والتصدي الوطني، وتقوية البيت الداخلي. إن التأثيرات الخارجية لا تنحصر في امريكا وترامب فحسب، فهناك تغييرات ايضا تحدث في الاتحاد الاوروبي الذي تأسس على أرضية هشة ،ولن يستطيع الاستمرار. إن اوروبا لايمكن لها المواصلة كإتحاد واحد على الاطلاق لعدم وجود العوامل

المساعدة لذلك ، والانقسامات التي نشهدها بين دوله هي خير دليل على ذلك . هناك ايضا العوامل الاقليمية وماستؤول اليه الأوضاع في القارة الافريقية التي تشهد اوضاعا محزنة ، والشرق الاوسط الغني بموارده والحساس جدا في الخريطة العالمية ، وكذلك الصين وروسيا والهند ومختلف مناطق العالم . لنا تقديراتنا الخاصة للأوضاع العالمية والاقليمية والسيناريوهات المتوقعة .

نحن الآن ندخل مرحلة جديدة ، فقد تجاوزنا الكثير من التحديات والمؤامرات خلال الاعوام الماضية . أن خارطة الطريق التي وضعناها ستساعدنا كثيرا في تلمس خطانا ، والدفع بوتيرة برامجنا وتقوية اوضاعنا الداخلية ، والدفع ببرامج التعاون والشراكة الدولية والاقليمية من اجل التنمية الاقتصادية والتطور ، ولا بد من ذلك لنتبوا مكاننا الطبيعي عبر الخطط والبرامج التي وضعناها .

نحن الآن على مشارف مرحلة جديدة بعد أن تجاوزنا الكثير من التحديات ، واكتسبنا الكثير من الخبرات خلال العقود الماضية . نحن الآن مسلحون بالكثير من التجارب والخبرات التي تمكنا من السير قدما نحو التنمية والتطور ومجابهة التحديات التي من الممكن أن تعترض طريقنا .

**س / فخامة الرئيس في الختام ماهي الرسالة التي توجهها للشعب عامة والشباب خاصة لتعزيز دورهم في مسيرتنا المستقبلية؟**

ج/ أنصحهم با لمزيد من العمل والعمل الجاد ، والاهتمام بالتعليم واكتساب المعرفة والخبرة ، وبذلك سنتمكن من الوصول الى الغايات المرجوة، التي لا تتحقق دون مشاركة الشباب . والشباب الارترري هو شباب واع وفاعل، وهو الدينامو والمحرك لتحقيق التطور لهذه البلاد ، اذا التزم بهذه الموجهات وعمل على تنفيذها داخل وطنه ووسط اهله وشعبه. والشباب الارترري لا يحتاج لمن ينصحه لانه يعرف دوره وواجبه جيدا .